المخطط الخماسي للتنمية 2016-2020

مقدمة

الجزء الأول

تشخيص وتقييم واقع قطاع الفلاحة والصيد البحري

مقدمة

مثل قطاع الفلاحة والصيد البحري منذ الاستقلال أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني وساهم في تحقيق جملة من الأهداف التنموية للبلاد والمتمثلة في الترفيع في نسبة النمو الاقتصادي وتعزيز الأمن الغذائي وتطوير الصادرات وخلق مواطن الشغل وتثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها. كما ساهم القطاع في تنمية الجهات والمناطق الريفية وفي دفع الصناعات الغذائية.

ورغم التراجع التدريجي الذي سجله القطاع في مستوى مساهمته في الناتج المحلي الخام بالمقارنة مع بقية القطاعات، وهو ما يعد أمرا عاديا بالنسبة لاقتصاد دولة نامية نظرا لأهمية تطور قطاعات الصناعة والخدمات، فهو لا يزال يعد قطاعا هاما حيث يساهم بنسبة 8% في الناتج المحلي الخام وبنسبة 9% في قيمة الصادرات ويوفر 16% من فرص العمل بالإضافة إلى أدواره المتعددة على المستويين الاجتماعي والبيئي. كما يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في مجال ملئ الفضاء الريفي وإحيائه وحمايته، وهو ما يعد وظيفة استراتيجية تتجاوز الأدوار التقليدية للقطاع.

وقد سجل القطاع الفلاحي خلال العقدين الأخيرين نموا سنويا بحوالي 2.8% غير أن المؤشرات التي تأكدت خاصة بعد الثورة بينت أن ثمار هذا النمو لم تعد بالفائدة على الفلاحين بما فيه الكفاية حيث بقي مستوى دخل الفلاح ضعيفا مقارنة مع بقية القطاعات الاقتصادية (نصف معدل الدخل الوطني) بسبب ضعف قدرته على تسويق منتجاته بأسعار مجزية نتيجة سياسة الأسعار التي كانت في غالب الأحيان تعطي أولوية للمستهلك على حساب الفلاح من ناحية وتشتت الفلاحين من ناحية أخرى.

ورغم تحقيق نتائج طيبة في مجال توفير الغذاء وتحسين مستوى تزويد الأسواق وتنويعها، إلا أن وضع الأمن الغذائي ببلادنا يبقى هشا باعتبار أننا نورد سنويا حوالي 50% من حاجياتنا من الحبوب، كما نورد حوالي25% من حاجيات المجترات من الأعلاف و100% من حاجيات الدواجن من الأعلاف

وقد كان للارتفاع الهام الذي شهدته أسعار المواد الغذائية الأساسية كالحبوب والأعلاف والألبان واللحوم بالأسواق العالمية منذ أواخر سنة 2007، تأثيرا سلبيا على الميزان التجاري الغذائي على غرار ما تم تسجيله بعديد البلدان النامية التي عرفت تزايدا في تبعيتها للأسواق العالمية للمواد الغذائية.

وتواصلا في خيار الانفتاح الاقتصادي لبلادنا المتمثل في تحرير تجارة المنتجات الفلاحية سواء على المستوى الاتفاقيات متعددة الأطراف أو الاتفاقيات الثنائية وخاصة مع الإتحاد الأوروبي في إطار اتفاق التبادل الحر والمعمق والذي من المنتظر أن تنطلق المفاوضات في إطاره قريبا، فإن القطاع الفلاحي مدعو إلى الاستفادة من الفرص التي تتيحها هذه الاتفاقيات لتحسين تموقع المنتجات التونسية في الأسواق العالمية من جهة

والصمود أمام منافسة المنتجات الفلاحية والغذائية الأجنبية في السوق الداخلية من جهة أخرى. لذلك فإن التحدي الحقيقي يتمثل في استنباط آليات جديدة لتشجيع ودعم القطاع الفلاحي تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المستغلات الفلاحية وتنوعها من ناحية وتدفع نحو التجديد وتحسين الأداء للاستجابة لمتطلبات التفتح الاقتصادي من ناحية أخرى.

وبذلك فإن القطاع مدعو خلال الفترة المقبلة بالأساس إلى المساهمة في تعزيز الأمن الغذائي من الناحيتين الكمية والنوعية مع المحافظة على استدامة الموارد الطبيعية والمساهمة في تحقيق تنمية جهوية ومحلية عادلة تضمن للفلاح دخلا يمكنه من العيش الكريم.

1-الإنجازات خلال الفترة 2011-2015

1.1- الإصلاحات والإجراءات

شهدت الخماسية الأخيرة ركودا على مستوى الإصلاحات باعتبار التطورات السياسية التي عاشتها البلاد على إثر ثورة 14 جانفي 2011، حيث تركزت الجهود خاصة حول مجابهة الصعوبات الظرفية.

وقد تم التركيز خلال هذه الفترة على إنجاح المواسم الفلاحية وتجاوز الصعوبات العديدة التي عاشها القطاع والتي تمثلت خاصة في توفير مستلزمات الإنتاج ومعالجة المشاكل الأمنية بالمستغلات والاعتداءات على الغابات وغيرها من المنشآت وسرقة الماشية. كما تركزت الجهود على التنسيق مع مختلف الوزارات والأطراف المهنية المعنية للحفاظ على توازن المنظومات الاستراتيجية واستدامتها للوصول إلى توافقات بين مختلف المتدخلين في حلقاتها.

ولمعالجة إشكالية المديونية في القطاع الفلاحي ومساعدة صغار الفلاحين والبحارة على العودة لحلقة التمويل البنكي ومواصلة النشاط، تم في إطار قانون المالية لسنة 2015، إقرار تخلي الدولة عن القروض المتحصل عليها إلى غاية ديسمبر 2012 والتي لا يفوق من حيث الأصل 5 آلاف دينار.

ومن ناحية أخرى، وحفاظا على توازن المنظومات الفلاحية واستدامتها على إثر الارتفاع الذي شهدته أسعار مدخلات الإنتاج بما في ذلك المواد الموردة والمحروقات، تم تدقيق كلفة الإنتاج لعدد من المواد الأساسية في إطار لجان مشتركة بين الإدارة والمهنة شملت خاصة منتجات الحبوب والحليب والطماطم لمراعاة مصالح كل المعنيين من فلاحين ومصنعين ومستهلكين. وقد أفضى هذا العمل خاصة إلى مراجعة سلم تعيير الحبوب والترفيع في مستوى سعر الحليب عند الإنتاج والترفيع في منحة تجميع الحليب والترفيع في سعر الطماطم عند الإنتاج.

وشهدت سنة 2012 إقرار تحرير نشاط تربية الدواجن قصد خلق مناخ من المنافسة بين مختلف المربين وتحفيزهم للبحث عن سبل تطوير المنتوج ومواكبة متطلبات المستهلك والتحكم في كلفة الإنتاج، كما تم إقرار العودة إلى زراعة اللفت السكري باعتبار الدور الذي يمكن أن تلعبه في دفع الاستثمار والتشغيل وتنويع الأنشطة الاقتصادية بولايتي جندوبة وباجة علاوة على تحسين إنتاجية الزراعات الكبرى نظرا لأهمية هذه الزراعة في التداول الزراعي.

وفي مجال المحافظة على صحة وسلامة مواردنا النباتية وثروتنا الحيوانية من الأمراض والآفات تواصل العمل في مجال إصدار النصوص القانونية قصد منع تسربها وكذلك لمزيد ملاءمة هذه النصوص مع القوانين الدولية، كما تم تنفيذ عدد من البرامج لمجابهة بعض الآفات النباتية والحيوانية المسجلة ببلادنا.

ولمزيد تحسين المناخ العام لتنمية القدرة التنافسية للمنتوجات الفلاحية وتعزيز تواجدها في الأسواق الخارجية تم بالخصوص إصدار جملة النصوص القانونية المنظمة لقطاع الفلاحة البيولوجية وبتحديد المناطق الجغرافية لإسناد بيان المصدر لعدد من المنتجات، وغيرها من الإجراءات الهادفة إلى تحسين الجودة. وقد مكنت هذه الجهود من تمديد الاعتراف بتونس كبلد مصدر للمنتجات البيولوجية نحو الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2015 إلى فترة غير محددة، كما مكن من الحصول على الاعتراف السويسري منذ سنة 2011 وهو ما من شأنه أن يدعم تموقع تونس على الأسواق العالمية للمنتجات البيولوجية.

ومن ناحية أخرى، تم خلال الخماسية الأخيرة إنجاز عديد الدراسات التقييمية التي شملت عددا من المنظومات الفلاحية والموارد الطبيعية وبعض خدمات دعم القطاع. وقد أفضت هذه الدراسات إلى تشخيص معمق للواقع وتقديم بعض المقترحات والحلول المستقبلية. كما تمت بلورة العديد من الاستراتيجيات القطاعية منها استراتيجية تنمية قطاع الفلاحة والصيد البحري في أفق 2020 بالإضافة إلى استراتيجيات تهم بعض المنظومات الفلاحية وبعض المجالات الأفقية.

وبهدف تطوير القدرات المهنية والحرفية للمرأة الريفية، تم تنفيذ عدد من البرامج التنموية المتمثلة في إسناد قروض وحوافز متنوعة لفائدة المرأة الريفية في عدد من المناطق لبعث مشاريع صغرى.كما شرعت الوزارة منذ ديسمبر 2012 في إعداد مخطط تنمية محلي بعمادة من كل ولاية اعتمد مقاربة تشاركية اندماجية وأفضى إلى بلورة برنامج تنموي متوسط وبعيد المدى.

كما تم خلال سنة 2014 تفعيل المجلس الوطني للفلاحة والصيد البحري وهو مجلس استشاري يساعد على ضبط الاختيارات وتحديد الإجراءات الرامية إلى تطوير القطاع ودعم دوره في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي مجال الموارد الطبيعية، وبالرغم من الصعوبات الميدانية، تواصل تنفيذ مختلف عناصر البرامج الوطنية والتي شملت أساسا مجالات تعبئة الموارد المائية وإحداث وتهيئة

مناطق سقوية وتزويد المناطق الحضرية والريفية بالماء الصالح للشراب والمحافظة على المنظومات الغابية والرعوية والمحافظة على المياه والتربة. مع الإشارة إلى أن نسبة الإنجاز خلال السنوات الأخيرة شهدت تراجعا ملحوظا بسبب التحركات الاجتماعية مما أدى إلى توقف العديد من الحضائر ومنع المقاولات من تنفيذ وإتمام الأشغال بالإضافة الى ضعف مردودية الحضائر الظرفية.

وللمحافظة على الثروة البحرية، فقد تمحورت الإنجازات أساسا حول تنفيذ الإجراءات الحمائية من مخاطر الصيد الجائر ودعم البنية الأساسية المينائية ومواصلة العمل ببرنامج الراحة البيولوجية.

وفي مجال الإصلاح الزراعي مكنت المشاريع المنجزة بمناطق التدخل من ضم القطع المشتتة وتقليص العدد الجملي للقطع بنسبة 75 % وتقليص تشتت القطع من 3,4 إلى 1,5 قطعة للمستغلة الواحدة وارتفاع معدل مساحة القطعة الواحدة من 1,2 هك إلى 2,7 هك.

وفي مجال تحسين أداء الإدارة تم إنجاز مخطط إصلاحي مرحلي للفترة 2012-2014 لتبسيط الإجراءات الإدارية والحد من التعقيدات الإدارية التي تحول دون تحقيق الأهداف والبرامج في الآجال المرجوة وترشيد التصرف في الموارد البشرية والإمكانيات المالية والمادية وإحكام تنفيذ المشاريع التنموية وحوكمة التصرف في الميزانيات المخصصة للتنمية الفلاحية والمساهمة في إرساء مناخ ملائم للاستثمار.

ولتدعيم الحوكمة وتحسين النجاعة الاقتصادية والاجتماعية للبرامج العمومية وجودة الخدمات، انخرطت الوزارة في إطار برنامج اعداد الميزانية حسب الأهداف وقد انطلقت منذ سنة 2013 في التنفيذ.

ومن ناحية أخرى ونظرا لأهمية الأراضي الفلاحية الدولية في المساهمة في تحقيق أهداف سياسة التنمية الفلاحية، فقد تم خلال سنة 2015 تنظيم استشارة واسعة شملت كل الولايات ثم أفضت إلى استشارة وطنية وذلك بهدف ضبط التوجهات المستقبلية في مجال صيغ التصرف في هذه الأراضي وآليات المتابعة والمراقبة لضمان إحكام استغلالها وحسن توظيفها بما يدعم دورها في النهوض بالقطاع.

وفي مجال دعم الهياكل المهنية تم خلال سنة 2012 المصادقة على خطة النهوض بالشركات التعاونية للخدمات الفلاحية وقد تطور عدد الشركات التعاونية التي تم إحداثها من 165 خلال سنة 2012 إلى 247 خلال سنة 2015، كما يتواصل العمل حاليا لتحيين الإطار القانوني المنظم لها.

2.1 الإنجازات الكمية

✓ الموارد الطبيعية:

أ- المياه

تواصل خلال الخماسية 2011-2015، تنفيذ مختلف عناصر الخطة الوطنية لتعبئة واحكام استغلال الموارد المائية والتي ترتكز أساسا على مواصلة تعبئة الموارد المائية التقليدية عن طريق انجاز السدود والسدود التلية والبحيرات الجبلية وتعلية بعض السدود وتأمين تزويد مناطق الاستهلاك بالمياه بربط السدود الكبرى بعضها ببعض وتدعيم محاور جلب المياه شمال-جنوب واستغلال فائض مياه الفيضانات لشحن الموائد المائية وتثمين الموارد غير التقليدية بإعادة استعمال المياه المعالجة ومياه الصرف وتحلية المياه المالحة ومياه البحر، وتدعيم برامج الاقتصاد في الماء وحمايته من كل مصادر التلوث.

- **المياه السطحية:**

تمثلت الإنجازات في مجال تعبئة واستغلال المياه السطحية خلال الخماسية 2011-2015، أساسا فيما يلي:

- الانتهاء من انجاز سد المالح والطين وسراط والكبير ومن تثليث قناة سجنان-جومين-مجردة،
- مواصلة انجاز سد الحركة والدويميس وملاق العلوي،
- استكمال أشغال تحويل سد الحركة والطين والزياتين،
- الانطلاق في انجاز اشغال تحويل مياه سد المالح والقمقوم والدويميس.
- الانطلاق في ربط سد سيدي سعد بسد بالهوارب،
- الانطلاق في احداث 10 سدود جبلية،
- استكمال الدراسات بالنسبة لسد تاسة والقلعة والسعيدة،
- انطلاق الدراسات الأولية لسد اوزافة وغزالة (المقيدس) بمعتمدية فرنانة ودراسة تحويل الفائض من مياه الشمال إلى الوسط عبر سدّ نبهانة وربط سدود الشمال بسد الهوارب وسد سيدي سعد في مرحلة أولى وإمكانية تغذية الموائد الجوفية على غرار سيسب بولاية القيروان،
- انطلاق الدراسات التنفيذية وإعداد طلب العروض لسد الرغاي وتعلية سدي بوهرتمة وسليانة 1،
- انطلاق انجاز الدراسة لتحويل مياه أقصى الشمال إلى جهة الكاف لتمويل مشروع صراورتان للفسفاط وتمويل المحاور الكبرى للماء الصالح للشرب بالجهة ثم تحويل المياه على المحور الغربي إلى القصرين.

وقد مكنت هذه المجهودات إلى غاية سنة 2015 من إنشاء 34 سدا كبيرا و253 سدا جبليا و893 بحيرة جبلية، وبلغت بذلك نسبة تعبئة المياه ببلادنا 90 %.

وفي إطار حماية بعض المناطق من الفيضانات تم إعداد المخطط المديري للحماية من فيضانات وادي مجردة مع الجانب الياباني وقد تمت الدراسة الأولية للأربعة أقساط (من الحدود الجزائرية إلى الملقى بجندوبة ومن الملقى إلى بحيرة سد سيدي سالم ومن السلوقية إلى سد العروسية ومن سد العروسية إلى الطريق الجهوية الرابطة بين قلعة الأندلس وأريانة) كما تم إنجاز الدراسة التفصيلية للقسط الأخير (سد العروسية- الطريق الجهوية الرابطة بين قلعة الأندلس وأريانة).ويتم حاليا إعداد الدراسة التنفيذية وملف طلب العروض على أن تنطلق الأشغال بهذا القسط في بداية سنة 2018.

- **المياه الجوفية**

بخصوص الموارد المائية الجوفية، فقد تم خلال الفترة 2011-2015 انجاز ما يلي:

- 138 بئرا استكشافية بعمق جملي يقدر بـ 33 كلم حيث مكنت من تدعيم الموارد المائية الموجودة بقرابة 47 مليون م3 في السنة.
- 472 بئر استغلال مكنت خاصة من تدعيم الموارد المائية بالمناطق السقوية العمومية الموجودة وتحسين التكثيف الأفقي والعمودي بها بعد توفير ما يناهز عن 361 مليون م م3 /السنة.
- -التدخل على الآبار القديمة لإحيائها أو تعويضها إذا ما اقتضى الأمر حيث تم التدخل على 93 بئرا وتعويض 136 بئرا أخرى موزعة على كامل الولايات بطول جملي يقدر بـ 32 كلم.

كما ساهم القطاع الخاص بإنجاز قرابة 3944 بئرا بعمق جملي في حدود 443 كلم وبطاقة إنتاج جملية تقدر بـ 580 مليون م3/السنة.

- **الموارد المائية غير التقليدية**

تواصلت خلال الخماسية الفارطة المجهودات في مجال دعم الموارد المائية غير التقليدية، حيث بلغت كميات المياه المعالجة حوالي 232 مليون م3 سنة 2015 متأتية من 110 محطة راجعة بالنظر إلى الديوان الوطني للتطهير. ويتم تصريف 70% من هذه المياه في الوسط الطبيعي (البحر ومجاري الأودية والسباخ والبحيرات) بينما يتم استغلال حوالي 30% من هذه المياه للري الزراعي وري المناطق الخضراء والغابات وملاعب الصولجان وكذلك لتغذية الخزانات المائية الجوفية.

وبخصوص تحلية المياه شهدت الفترة 2011-2015 بالخصوص دخول العديد من محطات تحلية المياه حيز الاستغلال في إطار برنامج تحسين نوعية مياه الشرب المالحة (قبلي وسوق الأحد ودوز ومارث ومطماطة وبلخير)، كما عرفت الفترة إنجاز محطة تحلية المياه ببن قردان. وقد بلغ عدد محطات تحلية المياه بالبلاد 34 محطة بطاقة جملية بحوالي 34 مليون م3/سنة تتوزع على المناطق الساحلية الشرقية التي تتميز بالطلب المتزايد على المياه وكثافة استغلال الموارد المائية التقليدية وتدني نوعية المياه. كما يعدّ القطاع الخاص 29 محطة صغيرة الحجم بطاقة جملية تقدر بحوالي 7 مليون م3 سنويا، لتحلية المياه الجوفية ومياه البحر بكل من ولايات المهدية وسوسة ونابل والقيروان وذلك لفائدة قطاعات السياحة والزراعة والصناعة، حيث تتم تحلية مياه البحر في أربع محطات منها وتحلية المياه الجوفية المالحة بواسطة 25 محطة.

كما تقدر مياه الصرف الزراعي بحوالي 133 مليون م3 متأتية من شبكات الصرف بالواحات وبالمناطق السقوية بولايات الجنوب وحوض وادي مجردة. وتتميّز هذه الموارد بنوعية متدنية من ناحية الملوحة التي تتراوح بين 1.5 غ/ل و24 غ/ل وتختلف كثيرا من منطقة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى وذلك حسب طرق الري ونوعية التربة والتجهيزات المائية.

- **الماء الصالح للشراب**

مكنت البرامج المنجزة في مجال تعبئة الموارد المائية ومختلف منشآت التحويل ومحطات تحسين نوعية المياه من تزويد السكان بالماء الصالح للشرب بنسبة 100% من سكان المناطق الحضرية وبنسبة 95%لسكان المناطق الريفية.

ورغم المجهودات المبذولة، فإن نسبة التزود تشهد تفاوتا حسب الجهات (92.5% بالشمال و94.6% بالوسط و97.4% بالجنوب). ولا تزال نسب التزود ضعيفة نسبيا بولايات الشمال (بنزرت وباجة وجندوبة والكاف وسليانة) نتيجة ندرة المياه الجوفية على النطاق المحلي، حيث تتوفر مياه السيلان والعيون الطبيعية، إلا أن هذه الموارد غالبا ما تنضب في الصيف ولا تمكن من تركيز شبكات مائية تضمن التزويد طوال السنة دون خزن وجلب ومعالجة المياه والتي تكون تكلفتها باهظة.

وقد تميزت الفترة الخماسية 2011-2015 بإنجاز برنامج تزويد الوسط الريفي بالماء الصالح للشرب في مرحلته الأولى حيث تم الانتهاء من أشغال 116 مشروعا كما أن 111 مشروعا بصدد الإنجاز من جملة 271 مشروعا، كما شملت المشاريع الوطنية إحداث 169 مشروعا جديدا للماء الصالح للشرب لفائدة 142 ألف ساكن و250 مشروع إعادة تهيئة لفائدة 446 ألف ساكن.

- **المناطق السقوية**

تمثلت الإنجازات خلال الفترة 2011-2015 في إحداث 52 منطقة سقوية جديدة على مساحة 3120 هكتار وإعادة تهيئة وتعصير 49 منطقة سقوية قديمة على مساحة 26.3 ألف هكتار والتدخل بإنجاز أشغال الصرف والتجفيف على 18 منطقة سقوية تمتد على مساحة 6280 هكتارا، كما تم خلال نفس الفترة تجهيز قرابة 37 ألف هكتار بمعدات الاقتصاد في الماء.

وقد بلغت مساحة المناطق السقوية خلال سنة 2015 حوالي 428 ألف هكتار 53% منها مناطق سقوية عمومية (228 ألف هكتار) و47% مناطق سقوية خاصة (200 ألف هكتار).

كما شملت تجهيزات الاقتصاد في مياه الري إلى غاية سنة 2015 حوالي 388 ألف هك، 46%منها مجهزة بمعدات الري قطرة قطرة و30% مجهزة بالري بالرش و24% بالري السطحي المحسن والمركز بالأساس بولايات الجنوب (قبلي، قابس وتوزر). وبذلك تكون نسبة التجهيز بوسائل الاقتصاد في مياه الري في حدود 90% من جملة المساحات السقوية المروية في أواخر سنة 2015.

وقد بلغت المساحات المهيأة للري بالمياه المعالجة حوالي 8315 هك، أي ما يعادل 2% من المساحة الجملية للمناطق السقوية، حيث تم خلال الفترة 2011-2015 انجاز منطقتين سقويتين على مساحة 240 هكتار بكل من زغوان والقيروان كما تم إعادة تهيئة منطقة ذرع التمار بالقيروان على مساحة 240 هكتار.

- **التصرف في الموارد المائية**

لضمان استدامة الموارد المائية وتدعيمها وحمايتها من الاستغلال المفرط والتلوث، تم القيام بالعديد من الدراسات وتطوير المنظومات الإعلامية لإحكام التصرف في الموارد المائية على غرار:

- انجاز الخارطة المائية للبلاد التونسية، حيث تم الانطلاق في انجاز دراسة هذه الخارطة في سبتمبر 2015،
- نمذجة بعض الموائد المائية لتيسير التصرف المندمج فيها على غرار مائدة مرناق والشقافية وغيرها من الموائد،
- تركيز النظام المعلوماتي الوطني للمياه SINEAUالذي بلغ مرحلة متقدمة من الإنجاز،
- تحديد مواقع شحن مياه السدود والمياه المعالجة حيث يوجد حاليا 50 موقع شحن موزع على 42 مائدة يمكن من شحن 31 مليون م3 سنويا،

- مراقبة استغلال الموائد المائية بالاعتماد على شبكة تتكون من 896 نقطة منها 531 بئر سطحي و356 بئر عميقة، وقد تم خلال الفترة 2011-2015 تركيز 22 بئر مراقبة،
- تحديد الملك العمومي للمياه وخاصة في إطار الخطة المتعلقة بمجاري الأودية والسباخ.

ومن ناحية أخرى، ونظرا لتفاقم اشكاليات التصرف في الأنظمة المائية بعد الأحداث التي عرفتها البلاد سنة 2011 والصعوبات المعترضة من طرف المجامع المائية في هذا المجال، تم انجاز دراسة استراتيجية لاستدامة الأنظمة المائية في الوسط الريفي مكنت من بلورة المقاربات والمناهج للمحافظة على هذا المورد وبرمجة العديد من مشاريع الإحاطة الفنية بالمجامع المائية.وقد استكملت جل المشاريع المراحل الأولى المتعلقة بالتشخيص وهي الآن في طور تنفيذ برامج التدخل التي تم تحديدها لتدعيم قدرات المجامع في المجالات الفنية والاجتماعية والمالية وغيرها.

وفي نفس هذا السياق ولضمان التزود بالماء الصالح للشرب والري تم اقرار برنامج لتدعيم المجامع المائية في مجال صيانة المنظومات المائية سواء كانت للري او للماء الصالح للشرب وشرع في تنفيذه خلال سنة 2012 وقد شملت تدخلات هذا البرنامج قرابة 480 مجمعا خلال الفترة 2012-2015.

ب- المحافظة على المياه والتربة

تواصل خلال الفترة 2011-2015 إنجاز مختلف عناصر الخطة الوطنية للمحافظة على المياه والتربة المتمثلة أساسا في تهيئة مصبات المياه وأشغال التعهد والصيانة وتهيئة أراضي الحبوب بالاعتماد على التقنيات اللينة وإحداث بحيرات جبلية ومنشآت تغذية المائدة ونشر مياه السيلان.

وتميزت الفترة 2011-2015 بدعم لميزانية القطاع عن طريق برنامج التمويل الإطاري للتصرف في أحواض الأودية الذي يهم 10 ولايات وهي بنزرت والكاف وسليانة وزغوان والقصرين والقيروان والمهدية وسيدي بوزيد وقفصة.

وقد مكنت المجهودات المبذولة منذ انطلاق الخطة العشرية الأولى من تهيئة وحماية 1.5 مليون هكتار من الأراضي الفلاحية فضلا عن إنجاز ما يقارب عن 6 آلاف منشأة فرش وتغذية و796 بحيرة جبلية.

كما تقوم الوزارة حاليا بإنجاز دراستين قطاعيتين من المنتظر أن يتم الانتهاء منهما خلال سنة 2016، قصد تقييم الإنجازات في إطار الاستراتيجيتين الأولى والثانية وأثرها على تنمية الموارد الطبيعية وعلى المحيط بصفة عامة وضبط خطة استراتيجية للتدخل في المستقبل.

ج- تنمية الغابات والمراعي

تواصل خلال الخماسية الفارطة إنجاز الخطة الوطنية المتعلقة بتنمية الغابات والمراعي عبر المحافظة على الغابات الطبيعية والتشجير بملك الدولة الغابي ولدى الخواص وتنمية المراعي وحماية الأراضي المهددة. وتمثلت أهم الإنجازات فيما يلي:

- التشجير الغابي والرعوي على مساحة 31.3ألف هك وغراسة الهندي الأملس على مساحة 3.2ألف هك.
- تهيئة حوالي 75 ألف هك من الغابات و18.3 ألف هك من المراعي.
- تخفيف وصيانة الغراسات على مساحة 5 آلاف هكو21 ألف هك على التوالي.
- مقاومة الحشرات على مساحة ألف هك،
- مقاومة زحف الرمال بإحداث 1092 كلم وتعلية 3663 كلم من الطوابي،
- فتح وصيانة المسالك غابية على مسافة 76 كم و2100 كم على التوالي،
- فتح قواطع نارية على مسافة 125 كلم وصيانة 1762 كم أخرى،
- إحداث 20 وتهيئة 44 وحدة من الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية،
- استغلال حوالي 36 ألف طن من الحلفاء و1.07 مليون م3 من الخشب و23.7 ألف طن من الخفاف.

مع العلم وأن نسبة الإنجاز خلال السنوات الأخيرة شهدت تراجعا ملحوظا يعود بالأساس الى التحركات الاجتماعية للمطالبة بالتشغيل والتي كانت سببا لتوقف العديد من الحضائر ومنع المقاولات من تنفيذ وإتمام الأشغال وخاصة منها المتعلقة بالتشجير الغابي والغراسات الرعوية زيادة الى ضعف مردودية الحضائر الظرفية.

وقد قدرت نسبة الغطاء الغابي خلال سنة 2015 في حدود 8,33%

ح- الموارد البحرية

تواصل خلال الفترة 2011-2015، تحسين البنيه المينائية قصد توفير الظروف الملائمة لتعاطي نشاط الصيد ولتسهيل عمليات إنزال وترويج، حيث قدرت طاقة استيعابها بحوالي 150ألف طن من المنتجات البحرية سنويا، وقد شملت الإنجازات:

- استكمال دراسات توسيع موانئ جرجيس والشابة وبنزرت وتوسيع ميناء غارالملح وحماية ميناء قابس.
- استكمال أشغال حماية ميناء الشابة واصلاح الارصفة بميناء جرجيس وتأهيل ميناء الصيد البحري وسوق الجملة بسوسة،
- انجاز دراستي اعادة تصميم منشآت حماية ميناء قابس وإصلاح الأرصفة بميناء اجيم وإصلاح الأرضية بميناء الصخيرة،

- الانطلاقفي انجاز دراسة إصلاح وتهيئة ميناء قليبية والمهدية ودراسة توسيع ميناء طبلبة وحماية ميناء صيادة ودراسة المؤثرات على المحيط لأشغال جهر ميناء الهوارية،
- إنجاز أشغال توسيع ميناء غار الملح وحماية ميناء الهوارية،
- الانطلاق في اشغال توسيع وإصلاح ميناء الشابة وحماية ميناء قابس وتوسيع ميناء جرجيس وتوسيع ميناء الكتف وإصلاح الارصفة العائمة بميناء أجيم وتوسيع وإصلاح ميناء بنزرت وانجاز ميناء سيدي منصور،
- مواصلة تنفيذ عمليات صيانة البنية الأساسية والتجهيزات المينائية وبرنامج التأهيل الصحّي والصيانة الدورية لمختلف المكونات المينائية من خلال تنفيذ 56 مشروعا.

أما في مجال حماية الثروة البحرية، فقد تواصل خلال السنوات الأخيرة تنفيذ مختلف البرامج على غرار برنامج الراحة البيولوجية ومشاريع اغراق الحواجز الاصطناعية بالمناطق المهددة بالصيد العشوائي التي شملت مساحة 900 كلم مربع وبرنامج مراقبة المراكب عبر الأقمار الاصطناعية الذي شمل 25 مركب لصيد التن في موفى 2015.

✓ **الاستثمارات**

بلغت الاستثمارات المنجزة في قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال الخماسية 2015/2011 حوالي 5803 مليون دينار بالأسعار الجارية مقابل 4779 مليون دينار تم إنجازها خلال الخماسية 2010/2006 أي بنسبة تطور بـ 21%. ورغم هذا التطور، تجدر الاشارة إلى أن نسبة الاستثمارات الفلاحية في الاستثمارات الجملية ما فتئت تشهد تراجعا منذ المخطط الحادي عشر حيث تقصلت بأكثر من نقطتين لتستقر في حدود 8.3% خلال الخمس سنوات الأخيرة.

ويبين توزيع الاستثمارات حسب المتدخلين تطور مساهمة القطاع الخاص على حساب القطاع العمومي، حيث مثلت مساهمته خلال فترة 2011-2015 قرابة 60% مع بلوغ نسب 68% و65% على التوالي خلال سنتي 2014 و2015.

توزيع الاستثمارات حسب المتدخلين

الوحدة : مليون دينار

المتدخلون	2010/2006	2015/2011	نسبة التطور%
القطاع العمومي	2010	2350	**17**
القطاع الخاص	2769	3453	**25**
المجموع	**4779**	**5803**	**21**

ويبرز توزيع الاستثمارات بين مختلف الأنشطة، تطورا هاما للاستثمارات المخصصة للبرنامج الجهوي للتنمية الذي تضاعف 5 مرات وللصيد البحري (85%)

والمحافظة على المياه والتربة (60%) والآلات الفلاحية (29%)، بينما سجلت مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة تراجعا بنسبة 46% واستقرت استثمارات برامج المياه والري الفلاحي في مستوى الخماسية الفارطة.

تطور الإستثمارات الجملية بين الخماسيتين 2006-2010 و2011-2015
بحساب المليون دينار

الأنشطة	2010-2006	2015-2011	نسبة التطور
المياه والري الفلاحي	1674.9	1686.43	0.7
تربية الماشية	594.4	692.34	16.5
الصيد البحري	242.7	449.84	85
الآلات الفلاحية	622.72	803.28	29
الأشجار المثمرة	491.67	473.65	-3.7
الدراسات والبحوث والإرشاد	84.10	83.47	-0.7
الغابات	365.64	418.96	14.6
المحافظة على المياه والتربة	260.53	418.23	60.5
البرنامج الجهوي للتنمية	33.76	203.73	503
مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة	189.52	107.07	-46
مختلفات	219.10	470.99	115
المجموع	**4779.16**	**5802.99**	**21**

أ- الاستثمارات العمومية

بلغت الاستثمارات العمومية خلال الفترة 2011-2015 حوالي 2350 م د مسجلة بذلك تطورا بنسبة 17%مقارنة مع الخماسية 2006-2010. ويعود هذا التطور بالأساسإلى تطور حجم استثمارات التزود بالماء الصالح للشراب بالريف في إطار البرنامج الجهوي الذي بلغ 204 مليون دينار خلال الفترة 2011-2015 مقابل 34 م.دخلال الفترة 2006-2010 بالإضافة إلى الاعتمادات الاضافية التي تم إنجازها في قطاع المحافظة على المياه والتربة والمقدرة بـ 146 م.د.

ومن ناحية أخرى فقد سجلت بعض البرامج الأخرى تراجعا، على غرار مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة (-46%)، وذلك لعدة أسباب أهمها الظروف الأمنية والإشكاليات العقارية مما كان له الأثر السلبي على نسق إنجاز بعض المشاريع وتعطيل بعضها الآخر.

تطور الإستثمارات العمومية بين الخماسيتين 2006-2010 و2011-2015

بحساب المليون دينار

القطاعات	الخماسية 2006-2010		الخماسية 2011-2015		نسب التطور
	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	%
الري الفلاحي	967.9	48.1	928.9	39.5	-4.0
تربية الماشية	87.9	4.4	95.9	4.0	9.2
الصيد البحري	28.8	1.4	52.0	2.2	80.5
الآلات الفلاحية	14.7	0.8	16.3	0.7	10.6
الأشجار المثمرة	18.7	1	61.4	2.6	229
الدراسات والبحوث والإرشاد	71.9	3.6	67.6	3.0	-6.0
الغابات	332.8	16.5	380.6	16.2	14.3
المحافظة على المياه والتربة	220.2	10.9	366.4	15.6	66.4
البرنامج الجهوي للتنمية	33.8	1.7	203.7	8.6	503.4
مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة	189.5	9.4	102.1	4.3	-46.1
مختلفات	44.7	2.2	75.5	3.2	68.7
المجموع	**2010.9**		**2350.4**		**17**

ب- الاستثمارات الخاصة

بلغت جملة استثمارات القطاع الخاص في الفلاحة والصيد البحري خلال الفترة 2015/2011 حوالي 3453 مليون دينار مقابل 2769 مليون دينار خلال الخماسية 2010-2006 مسجلة بذلك تطورا بنسبة 25%.

ورغم ما عاشته البلاد من ظروف اتسمت بعدم الاستقرار بعد الثورة، فإن الاستثمار الخاص قد واصل نسقه في جل القطاعات وخاصة منها قطاع الصيد البحري الذي سجل نسبة تطور ملحوظة خلال الخماسية 2015/2011 تقدر بـ 86% وذلك لتضاعف عدد مشاريع تربية الأحياء المائية خلال سنوات 2013 و2014.

كما سجل قطاع الميكنة الفلاحية تطورا بين الخماسيتين 2006-2010 و2011-2015 قدر بـ 30% وذلك لما شهده هذا القطاع من تشجيعات مالية وجبائية لمزيد حث المستغلين الفلاحيين على تجديد أسطولهم المتقادم.

أما قطاع الدراسات والبحوث والإرشاد فقد حقق تطورا بنسبة 30% بين الخماسيتين 2010/2006 و2015/2011 وذلك لما شهده قطاع الإرشاد من تدعيم خاصة على مستوى تطوير الاستشارة الخاصة حيث بلغ عدد المستشارين الفلاحيين حوالي 231 مستشارا متحصلا على المصادقة.

تطور الاستثمارات الخاصة بين الخماسيتين 2006-2010 و2011-2015

بحساب المليون دينار

القطاعات	الخماسية 2010/2006		الخماسية 2015/2011		التطور %
	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	
الري الفلاحي	707	25.5	757.5	22.0	7.1
تربية الماشية	506.5	18.3	596.4	17.3	17.7
الصيد البحري	214	8.0	398.0	11.5	85.9
الآلات الفلاحية	608	21.9	787.0	22.8	29.4
الأشجار المثمرة	473	17	412.2	12.0	-12.8
الدراسات والبحوث والإرشاد	12.2	0.4	15.8	0.4	30.0
الغابات	32.8	1.2	38.3	1.1	16.8
المحافظة على المياه والتربة	40.3	1.4	51.8	1.5	28.5
مختلفات	175.4	6.3	395.5	11.4	125.4
المجموع	**2769.2**		**3452.5**		**25**

ورغم ما حققه الاستثمار الخاص من تطور فإن بعض العراقيل لا تزال تعيقه منها بالخصوص صعوبة النفاذ إلى مصادر التمويل بسبب تشعب الوضع العقاري وتشتت المستغلات الفلاحية وارتفاع نسبة مديونية القطاع الفلاحي.

ج -تمويل الاستثمارات الفلاحية

يبرز جدول هيكلة تمويل الاستثمارات الجملية أن مساهمة ميزانية الدولة في تمويل الاستثمارات الفلاحية خلال الخماسيتين 2010/2006 و2015/2011 قد تطور بنسبة 51% في حين أن مساهمة القروض الخارجية والبنكية قد تراجعتا بنسبة 28% في حين سجل التمويل الذاتي تطورا بنسبة 47% بين الخماسيتين.

هيكلة تمويل الاستثمارات الفلاحية الجملية

الوحدة :مليون دينار

	2010-2006	**5201-2011**	**2010-2006 النسبة**	**2015-2011 النسبة**
ميزانية الدولة	1474.6	2223.2	**30.9**	**38.3**
قروض بنكية	850.4	611.4	**17.8**	**10.5**
تمويل ذاتي	1646.2	2425.1	**34.4**	**41.8**
قروض خارجية	754.1	543.2	**15.8**	**9.3**
حسابات الخزينة	53.68	0	**1.1**	-
المجموع	**4779.1**	**5802.9**	**100**	**100**

كما تبين هيكلة تمويل الاستثمارات أن ميزانية الدولة قد ساهمت بحوالي 38% من الحجم الجملي للاستثمار خلال الخماسية 2015/2011 مقابل 31% خلال فترة 2010/2006. ويمثل التمويل الذاتي 42% بزيادة بنسبة 7.6% مقارنة مع الخماسية

2006-2010، في حين أن مساهمة القروض البنكية تبقى ضعيفة نسبيا حيث تمثل قرابة 9.3% فقط خلال الخمس سنوات الأخيرة.

أما بالنسبة لتمويل الاستثمارات في القطاع الخاص، فتجدر الاشارة إلى أن التمويل الذاتي لا يزال يمثل القاعدة حيث ساهم بأكثر من 68% خلال فترة 2010-2015 بينما لم تتعدى مساهمة القطاع البنكي 17 %وساهمت ميزانية الدولة بـ 15%.

✓ **الإنتاج**

عرفت الفترة 2011-2015، ظروفا مناخية طيبة في مجملها حيث سجلت 4 مواسم كميات هامة من الأمطار بينما شهد موسم 2012-2013 نقصا هاما في الأمطار أثرت سلبا على صابة الحبوب وكذلك على قطاع الأشجار المثمرة وخاصة منها إنتاج زيتون الزيت.

وقد مكنت هذه الظروف الطبيعية ومختلف الإجراءات التي تم اتخاذها لإنجاح مختلف المواسم الفلاحية من تسجيل معدل نمو سنوي في حدود 4.4%، وذلك باعتبار سنة 2010 كسنة أساس. وتأتي هذه النتيجة الهامة بفضل تسجيل نسب نمو هامة خلال 4 مواسم تراوحت بين 10.3% خلال سنة 2011 و6.5 و6.2 خلال سنتي 2012 و2015 و3.4% خلال سنة 2014 بينما سجلت سنة 2013 نسبة نمو سلبية بلغت -3.9%.

وقد سجل معدل إنتاج أهم المنتجات الفلاحية خلال الخماسية الأخيرة (2011-2015) مقارنة مع الخماسية التي سبقتها (2006-2010) نسب تطور متفاوتة كانت إيجابية بالنسبة لأغلب المنتجات. فقد تطور معدل إنتاج الحبوب بنسبة 13% كما تطور إنتاج التمور والقوارص بنسب هامة بلغت 36% و27% على التوالي بينما استقر معدل إنتاج زيتون الزيت في مستوى الخماسية الفارطة تقريبا.

ومن ناحية أخرى، فقد سجل معدل إنتاج البطاطا خلال نفس الفترة تطورا بنسبة 3.6% كما سجل إنتاج الطماطم تطورا بنسبة 14%.

وبخصوص قطاع تربية الماشية، فقد سجلت منتجات الدواجن تطورا هاما بلغ 43% و22% لكل من لحوم الدواجن وبيض الاستهلاك على التوالي، كما تطور إنتاج الألبان بنسبة 15% وإنتاج اللحوم الحمراء بنسبة 2%.

أما قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية فقد تطور بنسبة 16%. وتجدر الإشارة إلى أن الإنتاج السنوي قد سجل نسقا تصاعديا خلال فترة ما بعد الثورة خاصة على مستوى الأصناف القاعية بسبب استفحال ظاهرة الصيد العشوائي وقلة المراقبة وهو ما أثر سلبا على تجدد مخزون الثروة السمكية. أما بالنسبة لنشاط تربية الاحياء المائية البحرية فقد بلغ معدل إنتاجه السنوي خلال الفترة 2011-2015 حوالي 10 آلاف وهو ما يقارب 9% من إنتاج قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية.

معدل إنجازات أهم المنتوجات الفلاحية

خلال فترة 2011-2015 مقارنة بالفترة 2006-2010

الوحدة: ألف طن

	معدل الفترة 2006-2010	معدل الفترة 2011-2015	نسبة التطور (%)
الحبوب	1680	1900	13
زيتون الزيت	900	886	-1.6
القوارص	283	359	27
التمور	147	200	36
البطاطا	357	370	3.6
الطماطم	1103	1258	14
اللحوم الحمراء (حي)	234	239	2
اللحوم البيضاء(حي)	182	261	43
ألبان	1016	1169	15
منتوجات البحر	103	120	16
بيض (مليون وحدة)	1600	1947	22

✓ الميزان التجاري الغذائي :

سجل الميزان التجاري الغذائي خلال الفترة 2011-2015 نسبة تغطية للواردات بالصادرات في حدود 75% مقابل 86% تم تسجيلها خلال الفترة 2006-2010، ويعود هذا التراجع إلى تطور الواردات بنسق فاق تطور الصادرات، حيث بلغت نسبة تطور الواردات للفترة 2011-2015 حوالي 70%مقابل 49% بالنسبة للصادرات، وذلك بسبب الارتفاع الهام لأسعار المواد الفلاحية الأساسية بالأسواق العالمية من ناحية وإلى تدهور مؤشرات سعر صرف الدينار مقارنة بالأورو والدولار خلال السنوات الأخيرة من ناحية أخرى.

فقد تطورت قيمة واردات الحبوب خلال الخماسية 2011-2015 مقارنة مع الخماسية التي سبقتها بنسبة 50% بينما تطورت الكميات الموردة بنسبة 8% فقط، كذلك الشأن بالنسبة لمشتقات الألبان والزيوت النباتية التي تطورت قيمة صادراتها بنسبة 45% بينما تطورت الكميات الموردة لمشتقات الألبان بنسبة 7% وتراجعت كميات الزيوت النباتية بنسبة 10%.

أما بالنسبة للصادرات، فيعود التطور المسجل في قيمتها إلى تفاعل تطور أسعار التصدير وارتفاع الكميات المصدرة، حيث تطورت قيمة صادرات زيت الزيتون والتمور ومنتوجات البحر بنسب 29% و79% و11% على التوالي بينما تطورت الكميات المصدرة من زيت الزيتون والتمور بنسب 8% و45% على التوالي فيما تراجعت الكميات المصدرة من منتوجات البحر بنسبة 11%، ويبرز ذلك التحسن الملحوظ في مجال تثمين المنتجات الفلاحية بالأسواق الخارجية.

كما يظهر المجهود في مجال تثمين المنتجات الفلاحية بصفة جلية بالنسبة لمحضرات الحبوب ومحضرات الخضر والغلال وكذلك الخضر والبقول الطازجة التي سجلت تطورا في قيمة صادراتها بنسب 79% و52% و103% على التوالي مقابل تطورا في الكميات في حدود 31% و2% و64% على التوالي.

تطور الميزان التجاري الغذائي
(أسعار جارية)
(مليون دينار)

	معدل 2006-2010	2011	2012	2013	2014	2015*	المعدل الفترة2011-2015*
الصادرات	1668.7	2126.3	2065.4	2431.3	2048.8	3750	2484.4
الواردات	1948.2	2834.8	3156	3544.9	3429.3	3585	3310
الفارق	279.5-	708.5 -	1090.6 -	1113.6 -	1380.5 -	165.1 +	825.6 -
نسبة التغطية %	**86**	**75**	**65.4**	**69**	**60**	**105**	**75**

*نتائج أولية

وقد حافظت الواردات التقليدية على هيكلتها خلال العشرة سنوات الأخيرة حيث مثلت الحبوب والزيوت النباتية والسكر والحليب ومشتقاته حوالي نسبة 80 **%**من إجمالي الواردات الغذائية، مع الإشارة إلى أن قيمة واردات الحبوب وحدها تمثل حوالي 48% من قيمة الواردات الغذائية.

أما بالنسبة للصادرات، فيعتبر زيت الزيتون ومنتجات البحر والتمور والعجين الغذائي والخضر والغلال الطازجة والمحولة من أهم المنتجات التقليدية المصدرة حيث تمثل حوالي نسبة 78% من مجموع قيمة الصادرات الغذائية، ويستحوذ زيت الزيتون على 36% من قيمة الصادرات الغذائية.

وقد سجلت السنوات الأخيرة تنوعا في قاعدة الصادرات بدخول منتجات جديدة على غرار بعض الغلال الصيفية، إلى قائمة المواد الغذائية الفلاحية المصدرة ولئن كانت بكميات ضئيلة فهي تبقي قادرة على التحسن والتطور خلال السنوات القادمة.

كما لعبت المنتجات البيولوجية دورا هاما في مجال تحسين مستوى تثمين وتنويع الصادرات، فقد شمل التصدير أكثر من 60 نوعا من هذه المنتجات وقد تطورت عائداتها وكمياتها بنسب 374% و218% بين سنتي 2010 و2015.

2- تشخيص الوضع التنموي للقطاع والإشكاليات المطروحة

2-1 الإشكاليات الهيكلية والصعوبات

2-2-1 اشكاليات مرتبطة بالموارد الطبيعية

تعد الموارد الطبيعية بالبلاد التونسية من مياه وتربة وغابات ومراعي محدودة وهشة، نظرا لطبيعة المناخ الذي يتميز بطابعه الصحراوي والجاف على ثلثي التراب التونسي حيث تبقى عرضة لشتى أشكال التدهور كالانجراف والتصحر والحرائق والزحف العمراني والاستغلال المفرط والعشوائي. وقد احتدت الضغوطات خلال السنوات الأخيرة مع تنامي الاستغلال الجائر للثروات الغابية والرعوية وارتفاع عدد الآبار العميقة الغير قانونية.

ويتسم الجانب القانوني والتشريعي المنظم لاستغلال الموارد الطبيعية بكثافة المادة القانونية وتشعبها وصعوبة تنفيذها في بعض الأحيان، نذكر من بينها مجلات الغابات والمياه والتحفيز على الاستثمار وقوانين المحافظة على المياه والتربة وحماية الأراضي الفلاحية. ولم يمكن هذا الإطار التشريعي إلى حد الآن من إحكام التصرف في هذه الموارد وضمان حوكمة رشيدة لها، عبر مشاركة أوسع وانخراط أكبر خاصة للمستفيدين من منظومة الموارد الطبيعية. كما تبقى الإمكانيات المادية والبشرية المخصصة لتنمية هذه الموارد محدودة بالنظر إلى حاجياتها.

فبخصوص الموارد المائية ورغم المجهودات المبذولة، تبقى مواردنا المائية التقليدية محدودة، حيث تبلغ حصة الفرد 467 متر مكعب في السنة بينما يبلغ مؤشر ندرة المياه الذي يحدد حصة الفرد الدنيا بـ 500 متر مكعب في السنة. وقد يزداد العجز المائي نتيجة زيادة الطلب على المياه لتلبية الحاجيات المتزايدة لمختلف القطاعات الفلاحية والصناعية والسياحية، مقابل احتداد التغيرات المناخية وتواتر فترات الجفاف والفيضانات والاستغلال المفرط لبعض الموارد الجوفية وارتفاع درجة ملوحتها وتراكم الترسبات بالسدود وتعرض الموارد المائية للتلوث بجميع أنواعه.

وفي مجال استغلال هذه الموارد، فإن المجامع المائية المكلفة بالتصرف في المنشآت المائية للتزود بالماء الصالح للشرب والري الفلاحي تواجه عديد الصعوبات، وتفاقمت خاصة بعد سنة 2011 مما أثر سلبا على أداءها.

ومن ناحية أخرى، تبقى نسب التزود بالمناطق الريفية بالماء الصالح للشراب ضعيفة نسبيا بالشمال الغربي وببعض ولايات الوسط نتيجة ندرة المياه الجوفية على النطاق المحلي ونضوب مياه السيلان والعيون الطبيعية في فصل الصيف. كما تشكو المناطق

السقوية العمومية من تقادم شبكات توزيع المياه واضطراب التزويد بالماء فيها حيث لا يتعدى معدل نسبة الاستغلال بها 86% ومعدل نسبة التكثيف الزراعي 90% خاصة بولايات الشمال.

وبخصوص التربة، فقد أثبتت الدراسات المنجزة وجود مساحة 3.5 مليون هكتار مهددة بالانجراف منها 1.8 مليون هكتار مهددة بالانجراف الحاد بمناطق الشمال والوسط، وحوالي 2,8 مليون هكتار ذات حساسية كبرى للانجراف الهوائي أغلبها متواجدة بمناطق الجنوب.

كما بينت الدراسات حساسية الاراضي الفلاحية لظاهرة التملح والتغدق بالنسبة لحوالي 47% من الأراضي، إلى جانب تدهور نسبة المواد العضوية بالتربة حيث تراجعت في أراضي الزراعات الكبرى من 2.7 % (النسب المسجلة في الستينات) إلى 1.5%، مع تسجيل نسب اقل من 1 % في أراضي الحبوب خلال السنوات الأخيرة.

وسجلت الفترة الأخيرة تناميا لاستغلال المشط والاستنزاف لهذه الموارد بصفة عشوائية وتفشّي ظاهرة الحفر العشوائي للآبار خاصة بولايات الوسط بالنسبة للموائد المائية قليلة العمق وبولايات الجنوب بالنسبة للموائد الجوفية غير المتجددة وكذلك التوسعات العشوائية بجانب المناطق السقوية خاصة بالوسط والجنوب.

كما قدرت الخسائر الجملية السنوية الناتجة عن الضغوطات المتواصلة على الموارد الغابية والرعوية بحوالي 100 مليون دينار، مع الإشارة إلى أن سكان الغابات هم الأكثر فقرا وهشاشة حيث تفوق نسبة الفقر والبطالة لديهم ضعف المعدلات الوطنية.

وتبقى أشغال تهيئة الأراضي الفلاحية والمحافظة عليها تواجه عديد الإشكاليات أهمها الاعتماد على الحضائر الظرفية وصعوبة التدخل بسبب صغر حجم المستغلات ووضعها العقاري وقلة مساهمة المنتفعين في إنجاز الأشغال.

وبالنسبة للموارد البحرية، تبين النتائج البحثية لتقييم المخزون السمكي تجاوز مستوى صيد المنتجات القاعية طاقة الاستغلال القصوى خاصة بمنطقة خليج قابس بنسبة 30%. كما أنها تتعرض لاستفحال ظاهرة الصيد العشوائي باستعمال تقنيات ممنوعة مثل الكيس وشباك الجر والشباك الدائرة في المناطق المحجرة وقصيرة العمق.

2.2.2 إشكاليات مرتبطة بالأوضاع العقارية وبتشتت الملكية

شهد عدد المستغلات الفلاحية ارتفاعا متواصلا مما تسبب في تراجع حجمها حيث بين الاستقصاء الأخير (2004-2005) أن 75% منها لا تتجاوز مساحتها 10 هك، كما أن حوالي ثلثي مربي الأبقار يملكون ثلاث بقرات منتجة وثلثي مربي الأغنام يملكون أقل من 10 وحدات أنثوية منتجة و90% من مربي الماعز يملكون اقل من 10 وحدات أنثوية منتجة. وهو ما يدل على صغر حجم وحدات الإنتاج وضعف مردوديتها.

أما أسطول الصيد البحري، فهو يعد 12 ألف وحدة 94% منها للصيد الساحلي و60% فقط منها مجهزة بمحركات، وهي توفر حوالي 24% من الإنتاج الوطني للصيد البحري وتربية الأحياء المائية، بينما توفر البقية (6%) حوالي 67% من الإنتاج.

يضاف إلى ذلك تعقيدات الأوضاع العقارية لنسبة هامة من الأراضي الفلاحية وضعف نسق تدخلات الإصلاح الزراعي لعديد الأسباب من أهمها:

- ✓ ارتباط التدخل بالمناطق البعلية والسقوية الخاصة بضرورة الحصول على موافقة أغلبية المالكين لـ75% من المساحة الجملية لكل منطقة بالنسبة للمناطق البعلية ولـ50%بالنسبة للمناطق السقوية الخاصة بالنسبة للمناطق التي هي خارج المشاريع العمومية للتنمية الفلاحية.
- ✓ وجود وضعيات عقارية تعيق إعداد مشاريع إعادة التنظيم العقاري (أحباس، رسوم عقارية مجمدة، أراضي اشتراكية، المعاوضات بالأراضي الكائنة بالمنطقة السفلى لوادي مجردة...):
- ✓ تعدد المتدخلين في عملية الإصلاح العقاري وبطء في تكوين الملفات.

كما أن طرق استغلال الأراضي الدولية الفلاحية في غالب الأحيان لا تستجيب للدور المناط بعهدتها في مجال تحقيق أهداف تنمية القطاع وتطوير تكنولوجيات الإنتاج وخلق فرص التشغيل.

وبخصوص الموارد البشرية، تبين التركيبة العمرية للمستغلين الفلاحيين حسب الاستقصاء أن 43% منهم تفوت أعمارهم 60 سنة، كما أن 84% منهم لا يتجاوز مستواهم التعليمي الابتدائي. ورغم أهمية الخبرة الميدانية للمستغلين فان هذين العاملين يحدان من قدرتهم على الاستثمار لتعصير طرق العمل والتجديد والمخاطرة.

كما تبقى الآليات الموضوعة في إطار القرض العقاري غير كافية لتشجيع الباعثين الشبان على الإقبال على النشاط الفلاحي لتشبيبه والحد من تقلص حجم المستغلات الفلاحية وتشتتها.

ورغم صغر حجم المستغلات فإن نسبة انضواء الفلاحين في إطار هياكل مهنية لا تزال ضعيفة جدا حيث تقدر نسبة تغطية الشركات التعاونية حاليا بحوالي 4% فقط من المستغلين.

وتساهم المرأة بصفة هامة في العمل الفلاحي حيث توفر 42% من عمل الأجراء الوقتيون و46%من عمل المعينين العائليين القارين و64% من عمل المعينين العائليين الوقتيين، غير أنها لا تزال تواجه عديد الصعوبات نذكر منها بالخصوص صعوبة الحصول على قروض بسبب عدم توفر الضمانات المطلوبة لديها وقلة مساهمتها في برامج التكوين المهني الفلاحي وقلة انخراطها ضمن الهياكل المهنية القاعدية. كما يبقى مستوى العناية بها

وتأطيرها كفاعلة اقتصادية لها خصوصياتها ضعيفا، وتعد المعطيات المتوفرة لمزيد التعرف على واقعها محدودة في ظل قلة الإحصائيات حسب الجنس.

3-2-2 إشكاليات مرتبطة بمنظومة الإنتاج

يتسم النشاط الفلاحي بصعوبة ظروف العمل بالمناطق الريفية وخاصة بالولايات الداخلية بسبب نقص البنية التحتية من ماء صالح للشراب وكهرباء ومسالك فلاحية وغيرها من المرافق الصحية والتعليمية والترفيهية، بالإضافة إلى البنية المتعلقة باستقطاب المنتوج الفلاحي من أسواق مهيأة ووحدات لف وتحويل وغيرها من الخدمات المثمنة للمنتوج.

ويضاف إلى هذه الصعوبات المرتبطة بالبنية الأساسية ضعف مستوى خدمات الدعم الموجهة للقطاع الفلاحي والمرتبطة بالمجالات التالية:

رغم الإجراءات التي يتم اتخاذها بالنسبة لعدد من المنتجات في مجال ضمان توازن المنظومات من خلال برمجة الإنتاج والتسويق الداخلي والتصدير وتكوين المخزونات والتوريد، إلا أن الترابط بين مختلف حلقات المنظومات الفلاحية لايزال ضعيفا ويشكو من عديد الصعوبات أهمها:

- ✓ قلة تنظيم أسواق المنتجات الفلاحية ونقص الشفافية في المعاملات ساهمت في الحد من قدرة الفلاح على تثمين منتجاته وتحقيق مستوى ربح يمكنه من العيش الكريم.
- ✓ تواتر الصعوبات المتعلقة بتصريف وترويج بعض المنتجات التي تسجل فائضا في الإنتاج خاصة لبعض الغلال والخضر والألبان ومنتجات الدواجن والتي ينجر عنها تدني الأسعار وعزوف المنتجين عن إنتاجها في الموسم الموالي مما يؤدي إلى تقلص في العرض وارتفاع في الأسعار.
- ✓ حساسية المواد الفلاحية بالنسبة للمستهلك باعتبارها منتجات حياتية جعلت الدولة تنتهج سياسة أسعار في غالب الأحيان في صالح المستهلك (على غرار تحديد سقف للأسعار ومنع التصدير).
- ✓ تدهور مستوى مردودية العمل بالقطاع بالمقارنة مع القطاعات الأخرى حيث بقي الفلاح الحلقة الضعيفة في المنظومات الفلاحية بسبب تشتته وقلة قدرته على التزود بمستلزمات الإنتاج في ظروف طيبة وبأسعار مناسبة من ناحية وعلى تسويق منتوجه بأسعار مجزية من ناحية أخرى.

4.2.2 إشكاليات مرتبطة بخدمات الدعم

❖ جودة المنتجات الفلاحية والحماية الصحية

وفي مجال الحماية الصحية البيطرية، فإن بلادنا لازالت رغم تعاقب السياسات وبرامج التدخل الصحي على القطيع أو برامج التأهيل الصحي للمذابح ولمؤسسات تحويل المنتجات الحيوانية، تعاني من أمراض مستوطنة وخطيرة على صحة الإنسان مثل مرض السل والحمى المالطية والكلب، كما أن المصالح المختصة لم تصل بعد إلى درجة السيطرة الكاملة على الحالة الصحية للمنتجات الحيوانية في العديد من منظومات الإنتاج أو التحويل (منظومات اللحوم الحمراء والبيضاء، الحليب ومشتقاته ...) باستثناء المنظومات المعدة للتصدير إلى الاتحاد الأوروبي كالأسماك والقوقعيات. وتكبد هذه الأمراض والأمراض الأخرى الخاصة بالحيوان والعابرة للحدود المجموعة الوطنية والدولة تكلفة عالية، كما تعيق مجهودات تطوير الإنتاج الحيواني وتأثر سلبا على دخل المربي.

وبالنسبة لحماية ومراقبة المنتجات النباتية، فإن الجهود المبذولة تبقى دون المستوى المطلوب بالنظر إلى الحاجة لتوريد عديد المواد الأولية والمدخلات الفلاحية وما تتطلبه مراقبة هذه المدخلات من إمكانيات لوجستية وتركيز نظام جودة للخدمات المسداة في هذا الإطار. بالإضافة إلى عدم انخراط الخواص في انتاج المواد الأولية من البذور والشتلات محليا وعدم دخول المستنبطات الوطنية طور الاستغلال.

كما تفتقر منظومة حماية النباتات وجودة المنتجات إلى برنامج عملي للقيام بمسح للأمراض النباتية ونظام لمراقبة رواسب المبيدات في الخضر والغلال.

ومن ناحية أخرى يبقى مستوى تطوير علامات الجودة الخصوصية والمؤشرات الجغرافية للمنتجات الفلاحية ببلادنا محدودا وذلك خاصة بسبب غياب التنظيم المهني والتنسيق بين مختلف المتدخلين وقلة المعرفة بالإجراءات الإدارية الخاصة بالحصول على علامات الجودة الخصوصية. كما سجل قطاع الفلاحة البيولوجية تراجعا في المساحات منذ سنة 2011 يعود خاصة إلى تخلي المؤسسات العمومية على المصادقة.

❖ منظومة البحث والتعليم العالي الفلاحي والتكوين والإرشاد

ساهمت منظومتي البحث والتعليم العالي والإرشاد والتكوين الفلاحي في تطوير الفلاحة التونسية وتنميتها من خلال توظيف نتائج البحث وخبرة القطاع لتنمية الاقتصاد الفلاحي. وقد مكن هذا المجهود خاصة من الحصول على 15 صنف نباتي جديد مرسم أو في طور الترسيم (شملت صنفين لكل من القموح والفول المصري والحمص و3 أصناف من الأعلاف وصنف لكل من الجلبانة والعدس والخضروات) وتسجيل 14 براءة إختراع وإنتاج حزم فنية منها خاصة إستعمال المرجين بالرش كسماد عضوي وطرق مقاومة

الحشرات الضارة مثل حفارة الطماطم وطرق تثمين أسماك المياه العذبة بالسدود والبحيرات الداخلية.

غير أن هذه المنظومة قادرة على أداء أفضل في مجال التجديد الفلاحي لولا وجود عدة اشكاليات تعيق عملها نذكر من أهمها:

- عدم ملائمة هيكلها مع الوظائف المطلوبة حاليا لمواكبة حاجيات القطاع وأداء البحث العلمي والتعليم العالي والإرشاد والتكوين.
- اعتمادها على نموذج تقليدي لتثمين البحث يرتكز على علاقة عمودية بين البحث والإرشاد، وقد أضحى هذا الأخير غير قادر على أداء دوره بالنجاعة المطلوبة ومواكبة تطور قطاعي البحث والفلاحة.
- عدم ملائمة الصبغة الإدارية للمؤسسات مع متطلبات البحث والتعليم العالي الفلاحي وانفتاحهم على المحيط.
- تعدد الهياكل وضعف التنسيق خاصة في إطار الإشراف المزدوج مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على مؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي.
- ضعف مساهمة الشركاء الخارجيّين للقطاع وخاصة منهم المهنة في تحديد الحاجيات من البحث والتعليم والتكوين.
- ضعف نسبة التأطير الإداري بمعاهد ومدارس ومراكز البحث العلمي والتعليم العالي الفلاحي.
- غياب سلسلة قيادة واضحة لجهاز الإرشاد وضعف الإمكانيات اللوجستية للمرشدين
- تهري البنية التحتية والإمكانيات اللوجستية لعدة معاهد ومراكز ومدارس تعليم عالي وبحث علمي فلاحي.

كما يعد مستوى تشغيلية خرجي التعليم العالي والتكوين الفلاحي ضعيفا لعدة أسباب منها غياب آليات ومنهجيات الانفتاح على أسواق الشغل ومتابعة اندماج الخريجين في محيطهم الاقتصادي والمؤسساتي علاوة على أعداد الخريجين التي أصبحت تفوق طاقة استيعاب سوق الشغل في الوقت الراهن.

كما تشكو حلقة الإرشاد من ضعف الإمكانيات المادية والبشرية مقارنة مع حاجيات القطاع في مجال الاتصال وتبادل المعلومات والتنقل الميدانيكما بقي الاقبال على الاستشارة الخاصة بمقابل ضعيفا.

❖ الإستثمار والتمويل

رغم التطور المسجل على مستوى حجم الاستثمار الخاص في القطاع والتنوع الذي توفره مجلة التشجيع على الاستثمار في مجال المنح المسندة لفائدة القطاع الفلاحي، فإن النتائج المسجلة في مجال تعصير القطاع وتحسين قدرته التنافسية تبقى محدودة ولا يزال

مستوى استقطاب القطاع للاستثمارات ضعيفا بالمقارنة مع احتياجاته الهامة لتحسين طرق العمل وذلك لعديد الأسباب أهمها:

- ✓ نقص ملاءمة آليات التشجيع على الاستثمار وطرق التمويل مع متطلبات خصوصيات المستغلات الفلاحية في تنوعها وتموقعها في منظومات الجودة وسلاسل القيمة (شروط التمويل لا تتماشى مع خاصيات القطاع، نسبة الفائدة مرتفعة،..)
- ✓ ضعف مساهمة البنوك في تمويل الاستثمار في القطاع حيث يمثل التمويل الذاتي ما يقارب 70% من هيكلة تمويل الاستثمارات الفلاحية الخاصة بينما تمثل التمويلات البنكية حوالي 18% من الحجم الجملي للاستثمارات المصادق عليها. ويعود ذلك إلى صعوبة الحصول على الضمانات بسبب الإشكاليات العقارية بالنسبة لشريحة هامة من الفلاحين ومختلف أنواع المخاطر المتعلقة بالظروف المناخية والأسعارالتي تأثر على المردودية المالية للنشاط:
- ✓ غياب آليات تمويل ملاءمة وصعوبات فنية لإعداد الملفات وطول الإجراءات بالنسبة لصغار الفلاحين والمرأة الفلاحة.
- ✓ صعوبة النفاذ الى مصادر التمويل باعتبار ارتفاع نسبة مديونية القطاع، اذ بلغت نسبة الفلاحين المتخلدة بذمتهم ديون حوالي 25% من جملة الفلاحين رغم أن تعهدات القطاع الفلاحي لا يمثل سوى 5% من جملة تعهدات مجموع القطاعات الاقتصادية.
- ✓ غياب آليات ضمان وتأمين فاعلة ولجبر أضرار الجوائح الطبيعية وخاصة منها الجفاف حيث لا يغطي نظام التامين الحالي سوى الحرائق ونزول البرد ويبلغ عدد المؤمنين أقل من 8% من العدد الجملي للفلاحين. كما انه بالرغم من تركيز صندوق تعاوني لجبر الأضرار الفلاحية منذ سنة 1988 فإن هذا الأخير لم يدخل حيز التنفيذ نتيجة قلة تلاءم شروط وطرق تدخله مع خصوصيات النشاط الفلاحي، خاصة منها المتعلقة بمعلوم الإنخراط في الصندوق الذي يعتبر مرتفعا 5% مقابل نسبة تعويض ضعيفة لا تتجاوز 30%.

5-2-2 إشكاليات مرتبطة بقطاع الصيد البحري

رغم النتائج الإيجابية على مستوى الإنتاج والتصدير والاستثمار، إلا أن عديد الصعوبات لا تزال تعيق مسيرة واستدامة هذا القطاع منها بالخصوص:

- ✓ عدم مواكبة الهيكلة الحالية لمتطلبات القطاع وغياب إطار تنظيمي واضح يحدد العلاقة بين الأطراف المتدخلة.
- ✓ تدني مردوديّة وحدات صيد السمك الأزرق التي عرف إنتاجها استقرارا بسبب ارتفاع كلفة الاستثمار ومحدودية مسالك الترويج وقلة العمل بعقود الإنتاج.

- ✓ تراجع مجهود التأهيل على مستوى كلّ حلقات منظومة الصيد البحري وتقادم المواني وتراكم الإشكاليات الفنية والاقتصادية وضعف المتابعة والمراقبة تسبّبت في ارتفاع مجهود الصيد وتداخل مناطق العمل لأكثر من نوع صيد وتضارب بين مصالح مختلف المستغلين، مما انجرّ عنه استفحال ظاهرة الصيد غير القانوني واتساعها على كامل سواحل البلاد بدرجات متفاوتة وبالتالي احتداد تدهور الوضع البيئي وتراجع مردوديّة وحدات الصيد بمختلف أنواعها.
- ✓ عدم القدرة على الإيفاء بالتزاماتنا الإقليمية والدولية في مجال مقاومة الصّيد العشوائي والمحافظة على الموارد السّمكية أصبحت تشكل تهديدا لمواصلة تصدير منتجات البحر بإمكانية سحب شهادة المصادقة لتصدير المنتجات التونسية إلى البلدان الأوروبية.
- ✓ ضعف القاعدة المعلوماتية للأنشطة التابعة للصيد البحري وتربية الأسماك وغياب تقييم برامج الدعم والتشجيع للاستثمار في القطاع علاوة على تفشي ظاهرة التهرب من دفع بعض المعاليم والضرائب (معاليم انزال المنتوج – معاليم كراء الملك العمومي ...).
- ✓ بالنسبة لقطاع تربية الأحياء المائية رغم تحقيق الأهداف الكمية المبرمجة إلا أن النشاط يفتقد التنويع في الأصناف المنتجة (وراطة وقاروص)،كما أنه يشكو من ضعف نسبة الاندماج ويعتمد على توريد أغلب المدخلات.

6-2-2 اشكاليات مرتبطة بحوكمة القطاع

عرفت المصالح الإدارية عدة إصلاحات وإجراءات هدفها تحسين نجاعة تدخلاتها، غير أنها ورغم هذه المجهودات فهي لا تزال غير قادرة على مواكبة التحولات المتسارعة لمتطلبات الأسواق في الداخل والخارج على مستوى مراقبة الجودة وحماية الصحة والمحيط من ناحية، وتأطير المتدخلين الخواص في منظومات الإنتاج وتوفير مناخ تنافسي يضمن الشفافية في المعاملات والسرعة والنجاعة في إسداء الخدمات من ناحية أخرى.

ويعود ذلك إلى عديد النقائص المتمثلة أساسا في كثرة عدد هياكل الوزارة وضعف إمكانياتها المادية والبشرية وعدم وضوح حدود مشمولاتها وتوزيع الأدوار التنموية فيما بينها، بالإضافة إلى المركزية المفرطة في المهام بما يعيق أخذ القرار على المستوى الجهوي والمحلي بخصوص مسائل تنموية مستعجلة وتضخم المنظومة التشريعية القطاعية وتشتتها وضعف استغلال الإمكانيات التكنولوجية المتوفرة لتعصير الإدارة.

وفي مجال تدقيق المعرفة بواقع القطاع الفلاحي بما يمكن من وضع السياسات التنموية الملائمة، فإن المنظومة المعلوماتية الحالية بقيت دون تطلعات الفاعلين في القطاع سواء من المهنيين أو الباحثين من حيث دقة المعلومة وتوقيتها. ورغم أن المنظومة الإحصائية التي تنتجها مختلف الهياكل التابعة لوزارة الفلاحة مكنت من توفير كم هائل من المعطيات حول هيكلة المستغلات الفلاحية وتقدم المواسم الفلاحية ونتائجها على المستوى الوطني والجهوي، غير أنها تبقى غير قادرة على توفير المعلومة على المستوى المحلي بالدقة المطلوبة بما يمكن من مقاربة أفضل لمتطلبات التنمية الفلاحية في جميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

ومن ناحية أخرى تشكو جل الهياكل المهنية الفلاحية ضعفا في الحوكمة يعود إلى أسباب متعلقة بضعف تمثيليتها ومحدودية عدد المنخرطين وضعف نسبة التأطير، مما يؤثر على طرق التسيير وأخذ القرار بالإضافة إلى تدخلات سلطة الإشراف التي تحد من استقلالية قرارها وغياب المرونة في التصرف في الموارد المالية وإلزامها بالقيام ببعض الأنشطة ذات مردودية اقتصادية ضعيفة في بعض الأحيان.

كما تشكو هذه الهياكل من صعوبات في الحصول على تمويل القطاع البنكي لمشاريعها بسبب الشروط التي لا تتناسب مع خصوصياتها نظرا لعدم امتلاكها للضمانات البنكية المطلوبة، وكذلك من محدودية التشجيعات المخولة وعدم تمتعها بامتيازات تفاضلية عند الاستثمار.

2.2 مكامن قوة القطاع الفلاحي

للقطاع الفلاحي العديد من مكامن القوة التي حبته بها الطبيعة أو اكتسبها عبر تراكم الإصلاحات والسياسات منذ الاستقلال، وتتمثل خاصة فيما يلي:

- ارتباط تنمية الجهات والمناطق الداخلية بتنمية القطاع الفلاحي،
- تسجيل نمو متواصل في القطاع الفلاحي خلال الفترة 2011-2015 مكن من توفير منتجات فلاحية متنوعة ومن تزويد الأسواق الداخلية لتلبية حاجيات الاستهلاك والمساهمة في دفع التصدير،
- إحداث منشئات مائية هامة ومتنوعة تغطي أغلب مناطق البلاد وتلبي حاجيات مختلف القطاعات،
- التوسع في المساحات السقوية وتجهيز نسبة هامة منها بتقنيات الاقتصاد في مياه الري ساهم في تطوير الإنتاج الفلاحي والحد من تأثير التقلبات المناخية،
- توفر عدد هام من منشآت البحث والتكوين الفلاحي تغطي العديد من المنظومات الفلاحية وفي أغلب جهات البلاد،

- وجود تقاليد وخبرة في مجال العمل التعاوني على مستوى الهياكل المهنية والمنظومات الفلاحية،
- الخصوصيات الطبيعية وأنظمة الإنتاج المتنوعة توفر إمكانيات هامة لتطوير منتجات ذات جودة خصوصية وميزات تفاضلية لها قيمة مضافة عالية خاصة بالأسواق الخارجية.
- وجود تجارب في مجال الفلاحة الحافظة وتقنيات تنمية الفلاحة المستديمة يمكن استغلالها والبناء عليها،
- تموقع عدد من المنتجات الفلاحية بالأسواق العالمية وتراكم الخبرة لدى المصدرين التونسيين، بالإضافة إلى الفرص التي توفرها الأسواق العالمية في إطار الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف التي صادقت عليها بلادنا.
- زيادة الطلب الداخلي على المنتجات الفلاحية والغذائيّة ذات الجودة العالية

الباب الثاني

سياسة التنمية الفلاحية
خلال 2016-2020

مقدمة

لقد سجل القطاع الفلاحي خلال السنوات الأخيرة نتائج طيبة غير أن إمكانيات التحسين لا تزال كبيرة، خاصة وأن القطاع مطالب بالتأقلم مع المتغيرات المتعلقة بالمحيط الخارجي باعتبار التفتح خيارا ثابتا في السياسة التنموية لبلادنا، وكذلك مع المتغيرات الداخلية من ناحية تطور الطلب الداخلي للمنتجات الفلاحية على المستويين الكمي والنوعي.

فعلى الصعيد الخارجي، تفيد توقعات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للفترة (2015-2024)، والتي بنيت على عدد من الفرضيات تتعلق بسعر برميل النفط الخام وقيمة الدولار ومعدلات النمو في البلدان المتقدمة والنامية ونسق النمو الديمغرافي، أن الطلب العالمي على المواد الفلاحية سيواصل ارتفاعه ولو بنسق أقل من العشرية الماضية مع تفاوت كبير بين البلدان. أما بالنسبة للعرض، فيتوقع أن ينمو الإنتاج الفلاحي بنسق 1.5% سنويا مقابل 2.2% خلال العشرية المنقضية، وذلك بسبب محدودية التوسع في الأراضي الفلاحية وتنامي الوعي بضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية بالإضافة إلى تغير السياسات الفلاحية في الأقطاب الكبرى للإنتاج.

ومن أبرز التوقعات على مستوى المنظومات الفلاحية نذكر تراجع أسعار الحبوب على المدى القصير لتعود وترتفع على المدى المتوسط بسبب ارتفاع كلفة الإنتاج وتواصل نسق ارتفاع أسعار اللحوم لتبلغ مستويات تفوق العشرية السابقة بحوالي 20% في أفق 2024.

ومن المنتظر أن يرتفع الإنتاج العالمي لمنتجات الحليب بنسبة 23% في أفق سنة 2024، وستساهم البلدان الآسيوية بصفة هامة في هذا التطور. كما يتوقع أن يتطور نسق تبادل منتجات الحليب في السوق العالمية بحوالي 2% سنويا مع تمركز التصدير في زيلندا الجديدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

وبالنسبة للزيوت النباتية، من المنتظر أن تشهد الأسعار ارتفاعا أقل من نسب التضخم المتوقعة للفترة 2015-2024 مما يعني تراجع نسبي للأسعار الحقيقية وذلك بسبب استقرار الطلب العالمي خاصة في البلدان الصاعدة وتراجع سياسة التحفيز لإنتاج الوقود الحيوي في بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

وبخصوص منتجات البحر وتربية الأحياء المائية فإنه من المتوقع أن يتطور الإنتاج بنسبة 19% في أفق سنة 2024. ورغم تباطؤ نسق النمو السنوي لقطاع تربية الأحياء المائية إلى حدود 2.5%، فإنه يبقى أحد القطاعات الأكثر نموا ومن المتوقع أن يفوق إنتاجه مستوى منتجات الصيد البحري في أفق سنة 2023.

ومن ناحية أخرى، تشهد سياسات الدعم الموجهة للقطاع الفلاحي تحويرات وتعديلات للاستجابة لمتطلبات الاتفاقيات الدولية وخاصة منها اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، وهو ما سيحدث تغييرا هيكليا في أسواق المنتجات الفلاحية والصيد البحري. ومن

أهم هذه الإصلاحات نذكر السياسة الفلاحية الأوروبية المشتركة للفترة 2014-2020 التي تعتمد على الدعم المستقل عن الإنتاج والتدرج نحو إلغاء الدعم المباشر للأسعار واستبداله بدعم مباشر لدخل الفلاح وبتمويل المشاريع والبرامج الموجهة للتنمية المحلية واستقطاب الشبان في المناطق الريفية. ومن جهتها، قامت الولايات المتحدة الأمريكية في إطار القانون حول الفلاحة الذي دخل حيز التنفيذ منذ مارس 2015، بإلغاء الدعم المباشر وتعويضه بنظام تأمين لدخل الفلاح ضد مخاطر تقلبات الأسواق والعوامل المناخية، ودعم مشاريع التنمية الريفية بالإضافة إلى دعم الصادرات الفلاحية.

وبالنسبة للبلدان التي كانت في مستوى نمو مماثل لبلادنا، ونذكر بالأساس المغرب فقد قام هذا الأخير بتنفيذ استراتيجية طموحة للنهوض بالقطاع الفلاحي اعتمدت على محورين هما تطوير فلاحة عصرية ذات إنتاجية عالية وذات قيمة مضافة مرتفعة تستجيب لمواصفات السوق وتعتمد على الاستثمار الخاص من جهة، والتنمية التضامنية للفلاحة الصغرى عبر دعم دخل الفلاحين الصغار خاصة في المناطق المهمشة في إطار مشاريع اجتماعية ممولة في إطار برامج التنمية الجهوية. وقد ساهمت التعبئة الفعالة لكل المتدخلين حول الاستراتيجية "مخطط المغرب الأخضر" من إعادة القطاع الفلاحي لمركز الاقتصاد كمحرك للتنمية والتشغيل.

أما على المستوى الداخلي، فمن المنتظر أن يتراجع نسق نمو السكان ببلادنا خلال العشرة سنوات المقبلة إلى حدود 1%، ومن ناحية أخرى سيتطور مستوى الدخل الفردي بحوالي 10% سنويا خلال فترة المخطط مما سيؤدي إلى ارتفاع مستوى طلب المواد الاستهلاكية بما في ذلك المنتجات الغذائية النباتية والحيوانية.

ومن ناحية أخرى، فإن بلادنا ستواجه مخاطر التغيرات المناخية، حيث تشير الدراسات إلى وجود بلادنا في منطقة تعد من أكثر المناطق المهددة بتأثيرات التغيرات المناخية في العالم، وهي منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط، حيث تشير التوقعات في غضون سنة 2030، إلى تراجع الموارد المائية التقليدية بنسبة 28% والموارد السطحية بنسبة 5% بالإضافة إلى ضياع ما يقارب عن 50% من الموارد الجوفية الساحلية بسبب التملح من جراء ارتفاع مستوى مياه البحر. كما أنه من المنتظر أن يشمل إتلاف المساحات الغابية والرعوية بسبب ارتفاع درجات الحرارة ومخاطر الحرائق ما يقارب 180 ألف هك في غضون سنة 2030.

ومن شأن هذه العوامل أن تأثر سلبا على المحاصيل الزراعية وعلى أداء القطاع بصفة عامة مما يؤدي إلى ارتفاع في مستوى تبعيتنا لتوريد المواد الفلاحية في صورة غياب اجراءات للحد منها.

وبذلك فإن سياسة التنمية الفلاحية مطالبة برفع مختلف هذه التحديات من خلال ملاءمة عرض المنتجات الفلاحية مع المتطلبات الجديدة للسوق الداخلية والخارجية من الناحية الكمية والنوعية استعدادا لمزيد تحرير أسواق المنتوجات الفلاحية سواء على

المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف ولما يترتب عنه من اشتداد للمنافسة في الأسواق الخارجية والداخلية.

محاور سياسة التنمية الفلاحية خلال الفترة 2016-2020

ترمى الرؤية المستقبلية لتنمية قطاع الفلاحة والصيد البحرى خلال الخماسية المقبلة إلى دعم موقعه ودوره فى الاقتصاد الوطنى ومساهمته فى التنمية الجهوية والريفية وإكسابه قيمة مضافة عالية وقدرة تنافسية وجاذبية للاستثمار وتامين دخلا مجزيا للفلاح والبحار وضمان استدامة الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة في ظل التغيرات المناخية وتعزيز الأمن الغذائي الذي يعد خيارا استراتيجيا ثابتا طبقا لما نص عليه دستور الجمهورية الثانية.

وعلى هذا الأساس وحرصا على تجسيم هذا التوجه سترتكز السياسة التنموية لهذا القطاع على الاهداف الاستراتيجية التالية:

- تنمية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها والحد من تأثيرات التغيرات المناخية،
- معالجة الأوضاع العقارية ومقاومة تشتت الملكية وإحكام استغلال الأراضي الدولية الفلاحية،
- النهوض بمنظومات الإنتاج وتعزيز قدرتها التنافسية وضمان ديمومتها،
- دفع الاستثمار وتمويل النشاط الفلاحي،
- النهوض بالفلاحة الصغرى والعائلية وتدعيم دور الفلاحة في التنمية الريفية،
- إنتاج المعرفة ونشرها،
- ترشيد حوكمة قطاع الفلاحة والصيد البحرى

1-تنمية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها والحد من تأثيرات التغيرات المناخية

بالنظر للضغوطات المتزايدة على مختلف الموارد الطبيعية في ظل مناخ يشهد تسارع في نسق تغيراته ولأهمية هذه الموارد في استدامة النشاط الفلاحي، فإن التوجه خلال المرحلة المقبلة سيكون في اعتماد رؤية أكثر شمولية واندماجية في مجال التعبئة والاستغلال بما يمكن من تحقيق استدامتها.

1.1 مواصلة تعبئة الموارد المائية وتنويع مصادرها

بالنسبة للموارد المائية السطحية يتمثل التوجه المستقبلي في مزيد التحكم في مياه السيلان بإنجاز المنشآت الكبرى للتعبئة من سدود وقنوات تحويل لنقل المياه من الشمال إلى الوسط والجنوب واستغلال أكثر ما يمكن من الطاقات المائية وخاصة دعم الموازنة بين سنوات الوفرة وسنوات الندرة.

فمن المنتظر الانطلاق في بناء عدد من السدود وهي السعيدة والقلعة الكبرى وتاسة وخلاد والترفيع في طاقة خزن سد بوهرتمة والانتهاء من انجاز الدراسات بالنسبة لخمسة سدود إضافية بهدف حماية المدن من الفيضانات وتوفير موارد إضافية لمياه الري والشرب وكذلك لإنتاج الكهرباء.

أما بالنسبة للموارد المائية الجوفية، فسيتم التركيز على متابعة تقييم الموارد المائية عبر تعصير مختلف شبكات قيس المياه وخاصّة منها شبكة الإنذار المبكّر والإعلان عن الفيضانات وتحيين وتطوير قواعد المعطيات والنظم المعلوماتيّة وتحديد مناطق الإستغلال المكثف بالخزانات الجوفية وحمايتها، بالإضافة إلى القيام بدراستين حول مناطق السحب العشوائي للخزانات المائية وتأثيرات التغذية الإصطناعية بالمياه المستعملة المعالجة على هذه الموارد.

كما سيتواصل استكشاف الموارد المائية الجوفية خاصة في المناطق التي تفتقر للماء الصالح للشرب، وترشيد الاستغلال والمحافظة على الموارد بمقاومة الحفر العشوائي والحد من تلوث المياه وإرساء الأوامر المتعلقة بمناطق الصيانة والتحجير، بالإضافة إلى مواصلة برامج تحديد الملك العمومي للمياه.

ويتطلب بلوغ هذه الأهداف اتخاذ جملة من الإجراءات المصاحبة المتعلقة بتحسين الإطار القانوني والتنظيمي من خلال إصدار مجلة المياه وتطوير آلية التشاور الدائمة بين تونس والجزائر وليبيا للتصرف في الموارد المائية للخزان الجوفي لشمال الصحراء وإحداث آلية تشاور بين تونس والجزائر للتصرف في مياه الأحواض المشتركة السطحية بالإضافة إلى ملاءمة الإطار المؤسساتي بما يدعم توحيد الجهود وتفادي الازدواجية.

وبالنسبة للمناطق الريفية التي لا تتوفر بها شبكة كهربائية، سيتم التشجيع على استغلال الطاقات المتجددة لضخ المياه واستغلالها للشرب أو للاستعمال في النشاط الفلاحي.

وستمكن هذه المجهودات من بلوغ نسبة تعبئة خلال سنة 2020 في حدود 98% من الموارد المائية القابلة للتعبئة مقابل95% خلال سنة 2015، وذلك بدون اعتبار الترسبات.

2.1 تدعيم وتأمين التزويد بالماء الصالح للشرب

ستتواصل المجهودات لتحسين تزويد الوسط الحضري بالماء الصالح للشرب والارتقاء بنسبة تزويد الوسط الريفي إلى 98,5% سنة 2020 عوضا عن 95% سنة 2015، وذلك من خلال تدعيم وتعزيز المنشآت المائية وإنجاز محاور جلب المياه وإنجاز محطات كبرى لتحلية مياه البحر، إلى جانب مواصلة برنامج تحلية المياه المالحة عن طريق المحطات الصغرى خاصة ببعض مناطق الجنوب قصد تحسين نوعية المياه.

وقد تم في هذا الصدد وضع برنامجا وطنيا لتدعيم وتأمين التزويد بمياه الشرب إلى أفق 2030 يشمل أهم مناطق الاستهلاك الكبرى إضافة إلى العديد من المناطق الريفية، سيتم تنفيذه على مرحلتين تمتد المرحلة الأولى بين 2016 و2020 والمرحلة الثانية بين 2021 و2025. وتتضمن المرحلة الأولى العناصر التالية:

- تدعيم وتأمين منظومات التزويد بالمياه لتونس الكبرى والوطن القبلي والساحل وصفاقس،
- تأهيل وتجديد القنوات الرئيسية للتوزيع بمناطق تونس الكبرى والشمال الغربي
- تدعيم المنشآت المائية بالوسط الحضري،
- تعبئة موارد مائية غير تقليدية لتلبية الطلب من خلال تحلية مياه البحر.

أما بالمناطق الريفية، فسيتم تركيز محاور جلب المياه بعدد من المعتمديات بولايات الشمال الغربي والوسط. وبخصوص المناطق التي يصعب تزويدها عبر شبكات مائية جماعية، وهي تهم قرابة 3% من السكان الريفيين، فسيتم اللجوء إلى تقنيات معالجة المياه حسب نوعيتها أو اعتماد أنظمة فردية مثل المواجل لحصاد الأمطار في المناطق ذات المناخ الملائم أو نقل المياه الصالحة للشرب بالوسائل المجرورة بالنسبة للمناطق المنعزلة، مع الإشارة إلى أنه قد تم الترفيع في مستوى المبلغ الأقصى للفرد المعتمد للتزويد بالنسبة للمشاريع الجديدة نظرا لارتفاع الكلفة بسبب تواجدها بمناطق مشتتة وصعبة التضاريس.

3.1 احكام التصرف في الموارد المائية

وفي مجال التصرف في الموارد المائية وضمان استدامتها سيتم الاستئناس بنتائج الدراسات التي هي في طور الإنجاز قصد وضع الآليات اللازمة لتحسين السياسة السعرية سواء بالنسبة لمياه الشرب بما يمكن من تحسين مستوى تحكم الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه في كلفة الاستغلال والإنتاج ويضمن توازناتها المالية ويرفع من جودة خدماتها لفائدة الحرفاء، أو بالنسبة لمياه الري قصد تحقيق الأهداف المرسومة تدريجيا لتغطية مصاريف الاستغلال والصيانة في مرحلة أولى وتجديد التجهيزات في مرحلة ثانية وذلك بالاعتماد على استراتيجية تواصل مع الفلاحين والمجتمع المدني وكل الأطراف المعنية.

وبخصوص التصرف في الأنظمة المائية بالوسط الريفي والتي تتم عبر المجامع المائية، فيتمثل برنامج المخطط في مواصلة الإحاطة اللصيقة بالمجامع المائية بالاعتماد على منشطين محليين يتم تكوينهم في الغرض خاصة بالنسبة للولايات التي لم تشملها مشاريع الإحاطة الفنية وإحداث صندوق لتحسين التصرف في المنظومات المائية قصد تأهيل المنشآت والتجهيزات وتحسين تصرف الهياكل المسيرة لها سيشمل ولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد والمهدية وصفاقس. وإلى جانب ذلك سيتم تنفيذ تجارب نموذجية

تتعلق بتشريك القطاع الخاص في استغلال الأنظمة المائية للتزود بالماء الصالح للشرب والري قصد الاستئناس بها في إطار التوجه لتركيز شراكة مع القطاع الخاص في مجال التصرف في الأنظمة المائية.

وفيما يتعلق بالمشاريع المعقدة ذات التجمعات السكنية الهامة والتي لم تعد المجامع المائية قادرة على التصرف فيها بالكفاءة المرجوة، فإنه سيتم النظر في إحالتها إلى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه قصد تبنيها تدريجيا.

4.1 تحسين نجاعة المناطق السقوية

سترتكز المجهودات خلال الفترة المقبلة بالخصوص على تحسين نجاعة المناطق السقوية، مع إيلاء أولوية للمناطق السقوية العمومية التي أصبحت متقادمة وغير متماشية مع هدف الاقتصاد في الماء ومتطلبات الفلاح. ويستدعي ذلك تعصيرها وإعادة تهيئتها بما يمكن من تحسين نسبة الاستغلال والتكثيف ووضع إستراتيجية لتتثمينها تعتمد على المحاور التي حددتها الدراسة المنجزة في الغرض والتي أكدت على أهمية العمل في إطار نظرة شاملة تأخذ بعين الاعتبار حاجيات تطوير منظومات الإنتاج بالمناطق السقوية العمومية بمختلف حلقاتها وتحسين حوكمة الموارد المائية والمحافظة عليها.

وسيتم خلال المخطط إعطاء الأولوية لإعادة تهيئة وتعصير المناطق السقوية القديمة لتحسين مردودية شبكاتها المائية وإحداث مناطق جديدة بما سيمكن من بلوغ مساحة سقوية بحوالي 490 ألف هكتار عند نهاية المخطط، منها قرابة 230 ألف هكتار عن طريق القطاع الخاص وذلك دون اعتبار المساحات المروية بالمياه المعالجة والتي ستبلغ حوالي 9 آلاف هك في غضون سنة 2020.

وفي مجال الاقتصاد في مياه الري سيتواصل خلال فترة المخطط التوسع في المساحات المجهزة بالمعدات المقتصدة في مياه الري وسيتم في هذا السياق مواصلة تنفيذ مشروع الاقتصاد في الماء بالواحات، ومن المنتظر أن تبلغ نسبة تجهيز المناطق السقوية بهذه المعدات 93% من المساحات السقوية الجملية مع إعطاء الأولوية لتجهيزات الري الموضعي التي ستشمل مساحة 200 ألف هكتار في غضون سنة 2020.

كما سيتم التركيز خلال الفترة المقبلة على الحلقة الأخيرة المتعلقة بقيادة عملية الري على مستوى الضيعة للرفع من فاعليتها من خلال القيام بتجارب نموذجية بمختلف الولايات بالتعاون مع مراكز البحث ونشرها وتعميمها في مرحلة ثانية.

وستمكن الدراسة التقييمية للبرنامج الوطني للاقتصاد في مياه الري، التي يجري إنجازها حاليا في إطار مشروع دعم السياسات المائية، من تشخيص الصعوبات الميدانية وتقديم المقترحات لتحسين المردودية الاقتصادية للبرنامج على مختلف المستويات (التأثير

على دخل الفلاح وتثمين مياه الري والتكثيف الزراعي والجدوى الاقتصادية على المستوى الوطني، الخ).

ومن ناحية أخرى ستتواصل مجهودات تحسين البنية الأساسية بالمناطق السقوية من خلال تهيئة وتعبيد المسالك الفلاحية والتدخل ولتهيئة وتعويض الآبار القديمة والمعطبة المستغلة لتأمين التزود بمياه الشرب والري بكامل الولايات

5.1 حماية المياه والتربة

تتمثل الرؤية المستقبلية للمحافظة على المياه والتربة خلال المخطط في مواصلة تعبئة الموارد المائية المتاحة وتكثيف عمليات التهيئة حول المنشآت الموجودة وصيانتها قصد مزيد التحكم في مياه السيلان لحماية المدن من الفيضانات وإرساء نظام متطور لمتابعة وتقييم نوعية التربة (خصوبة وتملح وتغدق..). وسيتم التدخل باعتماد طريقة التهيئة المندمجة وبالتشريك الفعلي للمستغلين الفلاحيين في جميع مراحل الإنجاز.

وسيرتكز برنامج المخطط في قطاع التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية على العناصر التالية:

- المساهمة مع مختلف المؤسسات المعنية في وضع الأسس لإرساء مرصد وطني للموارد الطبيعية بما يمكن من متابعة وتقييم وضعيتها، من خلال الانطلاق في تنفيذ برنامج نموذجي لبعث 25 مرصدا على مستوى مصبات الأودية، ليشمل مناطق أخرى بعد تقييمه قصد تعميم التجربة تدريجيا.
- المحافظة على الموارد الطبيعية من مياه وتربة عن طريق أشغال التهيئة المختلفة على مستوى مصبات الأودية ومراقبة خصوبة التربة وحمايتها ومراقبة الزحف العمراني وتغيير صبغة الأراضي الفلاحية.
- حماية المنشآت المائية الكبرى والحد من الترسبات بالسدود والحد من الفيضانات على مستوى الطرقات والتجمعات السكنية، تعبئة الموارد المائية المتاحة،
- تعبئة الموارد المائية المتاحة بإحداث البحيرات الجبلية ومنشآت تغذية المائدة المائية وفرش مياه السيلان، بالإضافة إلى منشآت تعبئة مياه السيلان على مستوى المستغلات (خزانات وفساقي) وتحسين طاقة التربة لخزن المياه برفع نسبة المواد العضوية بها.
- تنمية المجال الريفي من خلال دعم استغلال المنشآت المائية من بحيرات جبلية وسدود جبلية وتثمين مختلف المنشآت عن طريق غراسة الأشجار المثمرة والغراسات الرعوية.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف تنفيذ عدد من الإجراءات المصاحبة والإصلاحات على المستوى القانوني والمؤسساتي منها خاصة مراجعة قانون المحافظة على المياه والتربة بما

يمكن من تفعيله ومراجعة التشاريع قصد تشجيع الفلاح لتعاطي فلاحة حافظة ومربحة ومزيد الإحاطة به في هذا المجال.

أما فيما يخص الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية فإن معالجة هذه الظاهرة تتطلب تضافر جهود جميع المتدخلين في مجال حماية الأراضي الفلاحية عبر مراجعة الإطار القانوني وملاءمته بهدف الحفاظ على الطاقات الانتاجية للأراضي الزراعية وكذلك التصدي للمخالفين.

6.1 تنمية الغابات والمراعي

يندرج برنامج تنمية الغابات والمراعي خلال المخطط في إطار الاستراتيجية الجديدة 2015 -2024 والتي الوطنية التي تهدف بالأساس إلى:

- دعم الانجازات السابقة ومواصلة الترفيع في نسبة الغطاء الغابي وحماية المنظومات الغابية والرعوية الهشة، ويتمثل الهدف في بلوغ نسبة غطاء غابي في حدود 8.7% خلال سنة 2020 مقابل 8.33% خلال سنة 2015.
- تهيئة الغابات والمراعي والمحافظة عليها من خلال تطوير نسبة تهيئة الغابات من 36% خلال سنة 2015 إلى 50% في غضون سنة 2020 ونسبة تهيئة المراعي من 19.5% إلى 27% خلال نفس الفترة، وتحسين مستوى سرعة التدخل ضد الحرائق والترفيع في عدد المناطق المحمية المهيأة لتبلغ خلال سنة 2020، 30% من جملة المحميات والحدائق الوطنية المحدثة مقابل 15% حاليا، بالإضافة إلى تطوير الإنجازات السنوية في مجال الطوابي لمقاومة زحف الرمال.
- إعطاء دفع لإدماج البعد الاجتماعي في السياسات الغابية والتركيز على مشاركة ومساهمة سكان الغابات في الحفاظ على الثروة الغابية والرعوية. تنمية كل المنتوجات الغابية والتعريف بها مع دعم النهوض بالمبادرات الخاصة في هذا المجال، ويتمثل الهدف في تطوير نسبة استغلال المنتوج الغابي القابل للاستغلال من 80% إلى 85%.
- إيلاء الجانب المؤسساتي والترتيبي الأهمية اللازمة والعمل على ملائمته للمتطلبات المتجددة للقطاع مع ضرورة الحرص على تنمية القدرات والمهارات للعاملين بهذا القطاع.

وبذلك سيتم اعتماد مقاربة تنموية ترتكز على ترسيخ التصرف التشاركي في الموارد الغابية والرعوية والعمل على ملاءمة الإطار القانوني والمؤسساتي للنهوض بالقطاع وتدعيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتشجيع الاقتصاد الأخضر مما سيساهم في دفع الاستثمار بالقطاع الغابي والرعوي.

7.1 المحافظة على الموارد البحرية

يهدف المخطط في هذا المجال إلى مزيد العمل لحماية الثروة البحرية وإحكام التصرف فيها من خلال تدعيم تنفيذ الخطّة الوطنيّة لمقاومة الصيد البحري العشوائيّ والتي ترتكز على المراقبة البشريّة برا وبحرا والمراقبة عبر الأقمار الاصطناعية (والتي ستشمل 900 مركب في مرحلة أولى)، ومواصلة إنجاز مشاريع إغراق الأرصفة الاصطناعية في مناطق الصيد الحساسة التي تجاوزت الحدود القصوى للاستغلال، مع تحيين وتعميم برامج تقييم مخزونات الثروة السمكية البحرية بكامل السواحل التونسية.

كما سيتم من ناحية أخرى، تدعيم نشاط تربية الأحياء المائيّة من خلال تسهيل انتصاب المشاريع على اليابسة وإدراج برامج تنمية القطاع ضمن مخططات تهيئة الشريط الساحلي وذلك بتخصيص مناطق خاصة لتربية الأحياء المائية، بالإضافة إلى تنويع الأصناف المربات بما يمكن من تخفيف الضغط على الموارد البحرية.

8.1 الحد من التأثيرات المناخية والتأقلم معها

تم خلال سنة 2007 إنجاز دراسة معمّقة لظاهرة تغير المناخ وانعكاساتها على القطاع الفلاحي وعلى الأنظمة البيئية ببلادنا، أفضت إلى اقتراح خطط عمل حول تعزيز تأقلم المنظومات الطبيعية والقطاع الفلاحي مع التغيرات المناخية من خلال خاصة إرساء نظام إنذار مناخي مبكر ودعم التصرف في الموارد المائية وتطوير الآليات المؤسساتية والحوافز المالية والبحث العلمي ومنظومة التأمين، كما أكدت على أهمية تعزيز البرامج والاستراتيجيات السابقة والمتعلقة خاصة بمواصلة تطبيق الخارطة الفلاحية والمحافظة على النظم الايكولوجية.

غير أن تنفيذ عناصر هذه الإستراتيجية سجل تأخيرا خاصة بسبب قلة التمويلات. ومن منطلق ما أقرته الاتفاقية الأممية للتغيرات المناخية بأن المسؤولية في تفاقم هذه الظاهرة مشتركة بين كل الدول ولكنها متباينة ويجب على الدول المصنعة توفير التمويلات اللازمة للدول النامية لانجاز مشاريع للحد وللتأقلم مع التغيرات المناخية، فيمكن لتونس الاستفادة مما تتيحه آليات التمويل والصناديق التي تم اقرارها والعمل بها في إطار هذه الاتفاقية والتي من أهمها الصندوق الأخضر للمناخ.

وفي هذا السياق سيتم العمل على الانتفاع بهذه الإمكانيات لتمويل البرامج والمشاريع التي تساهم في تخفيض الانبعاثات وبرامج التأقلم مع التغيرات المناخية التي تضمنها تقرير المساهمة المعتزمة المحددة وطنياً لتونس (INDC) المسلمة في سبتمبر 2015.

وقد شمل هذا التقرير تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ من 2015 الى حدود سنة 2030 من خلال الإجراءات الوطنية المناسبة لتخفيض الانبعاثات (NAMAs)

في كافة القطاعات ومن أهمها قطاع الغابات وتغيير صبغة الأراضي والفلاحة البيولوجية وتحسين علائق الحيوانات وتشجيع ممارسات الزراعة المحافظة على الموارد وإنتاج الطاقة من النفايات الحيوانية.

كما تضمن تدابير التأقلم بقطاعات الزراعة وحماية المنظومات البيئية والشريط الساحلي والمنشآت من الانجراف البحري والارتفاع المتوقع لمستوى البحر وتطوير استغلال مصادر المياه غير التقليدية على غرار المياه المستعملة المعالجة والمياه ذات الملوحة العالية ومنها مياه البحر، وتركيز منظومة إنذار مناخي مبكر للتوقي وإحكام الاستعداد والتصرف خلال الظواهر المناخية القصوى.

وسيتم العمل خلال المخطط الخماسي 2016-2020 على:

- ابراز الجهود التي تساهم في الحد من انبعاثات ومن تأثيرات التغيرات المناخية صلب الاستراتيجيات القطاعية والمتعلقة بالمحافظة على الموارد الطبيعية
- وضع مخطط وطني للتأقلم مع تغير المناخ يشمل أنظمة الانتاج الفلاحي والصيد البحري والأنظمة الإيكولوجية والتصرف المستديم في الموارد المائية انطلاقا من تقييم الأعمال المنجزة والتي في طور الإنجاز في مجال التأقلم مع تغير المناخ ومن الاسقاطات المناخية التي أنجزها المعهد والوطني للرصد الجوي.
- إعداد استراتيجية في مجال خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات.
- دعم التنسيق مع الجهات المتدخلة في هذا الملف مع وضع الإطار المؤسساتي الملائم لإضفاء مزيد من النجاعة في أخذ القرارت بشأن ملف التغيرات المناخية مع كل الأطراف المعنية من وزارات ومجتمع مدني ومهنة وقطاع خاص على المستوى المركزي والجهوي.
- تركيز "المنظومة الوطنية للقيس والإبلاغ والمراجعة" مع مواصلة الجهود في مجال إعداد التقارير المحينة حول انبعاثات غازات الدفيئة والبلاغات الوطنية خاصة.
- دعم المشاركة التونسية في المحطات المقبلة للمفاوضات في مجال المناخ وخاصة المتعلقة بالفلاحة والغابات واستعمال الأراضي.
- تعزيز برامج البحث في مجال التغيرات المناخية.

2-معالجة الأوضاع العقارية ومقاومة تشتت الملكية وإحكام استغلال الأراضي الدولية الفلاحية

لتحقيق ديمومة الرصيد العقاري والمحافظة على وحدة المستغلات الفلاحية من تجزئة الملكية وتشتتها، سيتم الانطلاق في تنفيذ استراتيجية تعتمد بالأساس على:

- انجاز خارطة عقارية فلاحية بكل ولاية لضبط أولويات التدخل واختيار تمركز

المشاريع وتوجيه الاستثمارات والبرامج التنموية قصد إعطاء الأولوية للمناطق المسواة عقاريا والقابلة للتسوية ضمانا لمقومات النجاح والجدوى.

- برمجة التهيئة العقارية الفلاحية على مساحة 1 مليون هكتار من الأراضي، وإعطاء الأولوية لتهيئة المسالك الفلاحية التي تقتضيها مشاريع إعادة التنظيم العقاري ضمن البرامج التنموية.
- اعتماد آلية المدخرات العقارية بالنسبة للمناطق السقوية الخاصة (220 ألف هكتار تقريبا) لحمايتها من مزيد التشتت والتجزئة.
- دعم مشاريع الضم وإعادة التنظيم العقاري والتسريع في نسق التسجيل العقاري الإجباري وتحيين الرسوم العقارية المجمدة وتصفية وضعية الأحباس وأراضي السيالين واستحثاث نسق اسناد الأراضي الاشتراكية على وجه الملكية الخاصة.

وتتمثل الإجراءات المصاحبة لضمان نجاح الخطة خاصة في:

- تحسين الإطار القانوني من خلال مراجعة وتنقيح عدد من القوانين لتتماشى مع مقتضيات المرحلة القادمة وتفتح المجال أمام صيغ جديدة للاستغلال غير المباشر والاستغلال الجماعي للعقارات الفلاحية وتمكن من الحد من الإهمال للأراضي الفلاحية ومن قسمة العقار الفلاحي.
- إحداث مجلة للتهيئة العقارية الفلاحية على غرار مجلة التهيئة الترابية والتعمير لتجميع وتبويب مختلف النصوص القانونية والتشريعية المتصلة بالعقار الفلاحي (التهيئة العقارية الفلاحية والاستثمار والحوافز والتشجيعات والجباية وتهيئة الفضاء الريفي، ...).
- توسيع مجال تدخل آلية القرض العقاري لتشمل شراء الأراضي لتكوين مستغلة فلاحية مجدية وشراء أراضي مهملة أو ناقصة الاستغلال بغرض إحيائها وتكوين شركات تهيئة واستغلال فلاحي، مع فتح إمكانية الانتفاع بها أكثر من مرّة واحدة وجعلها تغطي كل عناصر كلفة العملية العقارية.

وستقوم الوكالة العقارية الفلاحية خلال المخطط، في إطار تنفيذ هذه الخطة بالتركيز على الأولويات التالية:

- الرفع من النسق في جميع مراحل التهيئة العقارية الفلاحية لتشمل 100 ألف هكتار مناطق جديدة بكامل الولايات وتصبح المساحة الجملية لمناطق تدخل الوكالة تفوق 560 ألف هكتار،
- إعطاء الأولوية لتصفية الأوضاع العقارية بالمناطق القديمة وإنجاز الإصلاح الزراعي بالمناطق السقوية العمومية الجديدة بالتوازي مع التهيئة المائية لتحسين ظروف الاستغلال والضغط على التكاليف،

- مضاعفة الإنجازات في مجال المصادقة على المشاريع والتسجيل والترسيم مقارنة مع الخماسية الفارطة،
- مراقبة العمليات العقارية على مساحة جملية تقدر بـ 450 ألف هكتار حاليا لحمايتها من التشتت والتجزئة لتشمل المراقبة في نهاية المخطط 780 ألف هكتار.

أما بالنسبة للأراضي الدولية الفلاحية التي تمثل رصيدا عقاريا هاما من حيث المساحات والطاقة الإنتاجية ومن حيث مساهمتها في مجال النهوض بالإنتاج الفلاحي والتصدير وتنشيط الوسط الريفي، فإن المرحلة القادمة تستوجب وضع خطة تنموية لإدارة هذا الرصيد العقاري وتثمينه والمحافظة عليه للأجيال القادمة. وترتكز هذه الخطة على المحاور التالية:

- مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي للهياكل المشرفة على التصرف في الأراضي الدولية الفلاحية في اتجاه احداث هيكل موحد يعهد إليه بالإشراف والمتابعة للعقارات الدولية الفلاحية، مع تكريس مبدأ اللامركزية والحوكمة الرشيدة.
- إقرار صيغ استغلال وتصرف تتلاءم مع المنوال الجديد للتنمية المحلية والجهوية وتسريع إدماجها بشكل فعّال في الدورة الاقتصادية.
- إعداد مخطط مديري لهيكلة الأراضي الدولية بهدف جعلها أكثر جاذبية للاستثمار والتكنولوجيا وإشعاعا على محيطها الريفي ومستقطبة للكفاءات الفنية في الميدان الفلاحي ومشغلة لليد العاملة.

3 النهوض بمنظومات الإنتاج وتعزيز قدرتها التنافسية وضمان ديمومتها

سيرتكز العمل خلال الخماسية المقبلة على النهوض بالمنظومات الفلاحية وتحسين قدرتها التنافسية بالاعتماد على تحسين الإنتاجية والعناية بالجودة للمنتجات الفلاحية مع مراعاة الجدوى الاقتصادية والميزات التفاضلية.

فإلى جانب المنتجات التقليدية التي تملك فيها بلادنا ميزات تفاضلية (على غرار زيت الزيتون والمنتجات الصيد البحري والتمور والقوارص) والمنتجات الأساسية (كالحبوب والألبان،...)، سيتم إيلاء المزيد من العناية بالمنتجات ذات علامات الجودة الخصوصية والتي لها قدرة عالية لتثمين الموارد على غرار منتوجات الفلاحية البيولوجية والمنتوجات ذات التسميات المثبتة للأصل والمنتوجات ذات بيانات المصدر وغيرها من علامات الجودة.

كما أنه وباعتبار الضغوطات المتزايدة على الموارد الطبيعية فإن الفترة المقبلة تتطلب تطوير الإنتاج الوطني وتوجيهه نحو الخيارات المثلى لاستغلال الموارد المتوفرة واعتماد التقنيات السليمة ونظم الإنتاج المستدامة بمختلف أنواعها والتي تمكن من المحافظة

على استدامة الموارد وتوفر مردودية اقتصادية عالية على غرار الفلاحة البيولوجية والفلاحة الحامية للموارد وتربية الأحياء المائية وغيرها من النظم.

1-3 النهوض بالإنتاج والإنتاجية

وتستدعي المرحلة المقبلة المزيد من الجهود في مجال تحسين حلقات ما قبل الإنتاج بما يمكن من تأمين تزويد الفلاحين بالمستلزمات في الوقت المناسب وبالجودة المطلوبة ومن تحسين الإنتاجية واستغلال الموارد المتاحة للحد من تذبذب مستوى الإنتاج.

حيث أنه نظرا لأهمية الفلاحة المطرية بالنسبة لعديد القطاعات الاستراتيجية كالحبوب وزيتون الزيت وتنامي مخاطر تهديدات التغيرات المناخية لها، يتعين مزيد العناية بها للحدّ من تأثّر نظم الإنتاج بالتقلّبات المناخيّة عبر وضع حزم تقنيّة تتلاءم مع خصوصيات مختلف الجهات وتنوع الاشكاليات التي تواجهها والتشجيع على نظم الإنتاج التي تعتمد على المحافظة على مقومات الخصوبة الطبيعية للأرض وقدراتها على اختزان وتثمين مياه الأمطار.

ومن ناحية أخرى، يتعين العمل على تحسين أداء القطاع السقوي من خلال التوسع المدروس في المناطق السقوية وتطوير نسب الإستغلال والتكثيف وتنميتها في إطار نظرة شاملة تأخذ بعين الاعتبار حاجيات تطوير منظومات الإنتاج بالمناطق السقوية العمومية بمختلف حلقاتها قصد تحسين مردوديتها.

وبخصوص قطاع الصيد البحري، سيتم التركيز على الرفع من مساهمة قطاع تربية الأحياء المائية في الإنتاج نظرا للدور الذي يمكن أن يلعبه في التخفيف من الضغط على الثروة البحرية، وذلك خاصة من خلال أقلمة التشريع والإطار الحالي المنظم لهذا القطاع بما يتماشى مع تطوراته والتشجيع على بعث مشاريع مجددة قصد تنويع الأصناف المربات وتقنيات الإنتاج بالإضافة إلى دعم البحث وإنجاز مشاريع نموذجية وتثمين نتائجها.

وبالنظر إلى أهمية المواد الأساسية من حبوب وألبان ومنتجات الدواجن وغيرها في مجال الأمن الغذائي، فإن سياسة التنمية الفلاحية سترتكز على مزيد العناية بهذه المنظومات من خلال إفرادها بسياسة دعم خاصة تمكنها من الارتقاء بمستوى مردوديتها والرفع في مستوى تغطيتها للحاجيات الداخلية من هذه المواد قصد التوقي من مخاطر اضطرابات التزود من هذه المنتجات من الأسواق العالمية وتذبذب أسعارها.

2-3 العناية بسلامة المنتجات الفلاحية وتثمين المنتوج

يكتسي قطاع الحماية الصحية للنباتات والماشية والسلامة الصحية للمواد الغذائية أهمية بالغة في تأمين الإنتاج وضمان جودة المنتوجات وتحقيق الأمن الغذائي. ومن ناحية أخرى ونظرا لتفتح اقتصاد بلادنا على الخارج وأهمية العمل على تحسين جودة منتجاتنا الفلاحية، سيتم تكثيف المراقبة في مجال استعمال المبيدات الفلاحية بما يساعد على توفير

الضمانات المتعلقة بالحالة الصحية للمواد الفلاحية ويجعلها تواكب تطور الشروط الصحية العالمية وخاصة منها تلك التي يفرضها اهم شركائنا التجاريين.

ومن ناحية أخرى وبهدف حماية بلادنا من تسرب الأمراض والآفات، سيتم تكثيف المجهودات في مجال المراقبة الصحية عند توريد النباتات والمنتوجات النباتية والحيوانات والمنتوجات ذات الأصل الحيواني.

*** دعم السلامة الصحية النباتية:**

من المنتظر أن ترتكز الجهود في مجال السلامة الصحية للنباتات على المحاور التالية:

- دعم حماية النباتات والحجر الزراعي وتطوير نسب التغطية الصحية النباتية من خلال تنفيذ برامج مراقبة ومكافحة الآفات وجرد الآفات الزراعية لأهم المنتجات وإحداث سجل رسمي لأهم الآفات والأمراض والأعشاب الضارة لمكافحتها، وذلك عبر الترفيع في عدد محطات الإنذار المبكر وشبكات الرصد وتشريك الفلاح في هذا العمل وتنفيذ نظام الجودة بمختلف نقاط المراقبة الحدودية.
- تحسين جودة البذور والشتلات وحماية المستنبطات النباتية من خلال تركيز نظام جودة لعمليات المراقبة والتفتيش ودعم البحث العلمي الفلاحي في مجال استنباط اصناف جديدة من الحبوب والأعلاف متأقلمة مع التغيرات المناخية وتثمين الموارد الجينية المحلية ووضع برامج بحثية متواصلة للانتخاب النوعي والصحي لأصناف الأشجار المثمرة المحلية والأجنبية المتداولة. كما سيتم العمل على تحسين الجودة وخاصة الصحية للمشاتل قصد توفير شتلات عادية محسنة ومشاتل خالية من الأمراض الفيروسية ومثبتة تشمل نسبة من انتاج مختلف الأصناف.
- تطوير طرق التحاليل المخبرية من خلال الحصول على شهادة الاعتماد من طرف المؤسسات الدولية ووضع حيز التنفيذ منظومة الجودة بمخابر التحاليل وإعداد مخطط لمراقبة رواسب المبيدات بالغلال والثمار.

***دعم السلامة الصحية الحيوانية:**

وتتمثل التوجهات لبلوغ الأمن والسلامة الغذائية وتحسين الصحة العمومية البيطرية خلال المخطط على ثلاثة محاور أساسية وهي:

- تأمين السلامة الصحية للحيوانات وتوفير بيئة صحية ملائمة لتطوير منظومات الإنتاج من خلال مواصلة برامج المقاومة والوقاية ضد أهم الأمراض الحيوانية وتحيين واختبار مخططات التدخل ضد الأوبئة وضمان جودة الخدمات البيطرية وتأمين الحماية الصحية على الحدود وتنمية مصداقية الإشهاد الصحي الدولي.

- حماية صحة المستهلك وذلك من خلال المساهمة مع مختلف الأطراف المتدخلة في مجال الوقاية ضد الأمراض المشتركة بين الانسان والحيوان.

- النهوض بأداء إدارة المصالح البيطرية من خلال دعم حيادها وشفافيتها ونزاهتها وتأهيل الإطار القانوني ومزيد الحزم في تطبيق القانون واعتماد مقاربات تحليل المخاطر والجدوى الاقتصادية في عملية اتخاذ القرار مع اعتبار التوازن بين الحماية الصحية والعبء المؤسساتي واعتماد القيادة حسب الأهداف للبرامج.

*** النهوض بالجودة الخصوصية**

تعتبر الجودة الخصوصية، عنصرا هاما في مجال تثمين المنتوج وتحسين دخل الفلاح وتنمية عائدات التصدير. وتشمل الجودة الخصوصية مختلف الميزات التي يمكن أن تتوفر في المنتجات الفلاحية سواء من ناحية تقنيات ونظم الإنتاج المتبعة على غرار الفلاحة البيولوجية والفلاحة الحافظة وغيرها من النظم، أو من ناحية تثمينها لخصوصيات طبيعية متوفرة ببلادنا على غرار التسميات المثبتة للأصل والمنتوجات ذات بيانات المصدر أو من ناحية تثمين تقاليد وعادات غذائية محلية وكذلك تثمين منتجات في إطار التجارة العادلة لفائدة منتجين في بعض المناطق الأقل نموا.

وتقتضي العناية بالجودة توجيه الدّعم لنظم الإنتاج الّتي تساهم في تحسين جودة المنتوج الزراعي والتشجيع على التصنيف ووضع الإطار التشريعي والتنظيمي لتسويق المنتجات حسب الجودة لإرساء نظام أسعار يراعي خصوصيات المنتوج ويكافئ الجهد الإضافي للفلاح للرفع من جودة منتوجه.

3-3 انتهاج سياسة أسعار مجدية

ولتشجيع الفلاحين على توفير إنتاج متنوع وذو جودة عالية سيتم اعتماد سياسة سعرية للمنتوجات الفلاحية تستند بالأساس إلى قوانين السوق ومبدأ حرية الأسعار بصفة عامة، أما بالنسبة لبعض المواد الأساسية الحساسة التي تخضع إلى نظام تحديد الأسعار، فستتواصل مراجعة مستوى أسعارها عند الإنتاج أخذا بعين الاعتبار لتطور الأسواق العالمية وتكاليف الإنتاج بما يضمن دخلا أدنى للفلاح، مع الحرص على الإعلان عن هذه المراجعات في الوقت المناسب.

كما سيتواصل من ناحية أخرى العمل بالآليات التعديلية لعدد من المواد الأساسية لضمان عدم انهيار الأسعار عند وفرة الإنتاج، مع مزيد تحسين نجاعة هذه التدخلات بما يمكن من توفير هذه المواد بصفة منتظمة بالسوق وبأسعار مجزية للفلاح. وسيتم التركيز في هذا المجال على دعم دور المجامع المهنية في الإشراف على عمليات تعديل السوق وضمان نجاعتها عبر توفير منظومات معلوماتية محينة حول جميع مؤشرات السوق من إنتاج واستهلاك وأسعار بالنسبة لعدد من المنتجات على غرار منتجات الدواجن والبطاطا واللحوم الحمراء والألبان.

4-3 الإدماج الأفقي والعمودي لحلقات المنظومات الفلاحية

سجل القطاع الفلاحي خلال السنوات الأخيرة فوائض في مستوى الإنتاج مقارنة بإمكانيات الترويج الداخلية والخارجية بالنسبة لعدد من المنتجات، وهي فوائض موسمية بصفة عامة وهيكلية في بعض الأحيان مرتبطة بطبيعة الإنتاج الفلاحي نظرا لموسميته وتأثره بالعوامل المناخية من ناحية وبمخاطر السوق بسبب قلة اندماج حلقات المنظومات من ناحية أخرى، وهو ما يترتب عنه عادة اختلال بين العرض والطلب وخاصة انهيار للأسعار عند الإنتاج وتهديد لتوازن المنظومات وديمومتها.

وفي هذا السياق، يتمثل التوجه في العمل على دعم اندماج كافة حلقات المنظومات وتمتين العلاقة بينها من الإنتاج الفلاحي والتحويل والتسويق والتصدير، بما يمكن من تحسين مستوى تثمين المنتجات الفلاحية والحد من ضياع وهدر المواد الغذائية والتمديد في فترات استهلاكها وتحقيق العدالة في مجال توزيع الأرباح بين مختلف الحلقات حسب مجهود كل حلقة، وسيتم في هذا المجال التركيز خاصة على العناصر التالية:

- إرساء نظام عقود برامج بين مختلف حلقات المنظومات، يتم في إطاره تحديد الأهداف القطاعية بالتشاور بين الإدارة والمهنيين وتوضيح أدوار ومجالات تدخل مختلف الحلقات المهنية من منتجين ومحولين وتجار، بما يضمن حقوق كل حلقة.
- دعم دور الدولة في مجال وضع الإطار التشريعي والتنظيمي اللازم وإرساء علاقات شراكة والدفاع على مصالح المنظومات والفاعلين فيها والتحكيم بين الحلقات عند الحاجة والتشجيع على التجديد.
- النهوض بقدرة القطاع التحويلي والصناعي على رفع القيمة المضافة للمنتوجات الفلاحية وعلى تنويع أسواقها، حيث يكتسي تأهيله صبغة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي والقيام بدور القاطرة لنموه، كما يتطلب ذلك دعم التعاون بين الهياكل المعنية في مختلف الوزارات (الفلاحة والصناعة والتجارة) والمهنة بهدف دعم تنافسية المؤسسات وتيسير النفاذ إلى الأسواق.
- وضع برنامج عملي لإحكام الترابط بين حلقات الإنتاج والتصدير والترويج لتحسين مستوى تثمينها وضمان توزيع عادل للقيمة المضافة بما يمكن من المحافظة على دخل الفلاح.

- ملاءمة سياسة الاستيراد مع المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسواق الدولية قصد تحسين سياسات الشراء وإدارة المخزون ومراجعة آليات إسناد التراخيص للتوريد نحو إضفاء مزيد من الشفافية والنجاعة عليها، بما يضمن مصالح المستهلك والفلاح

- وضع نظام لتصنيف المنتجات الفلاحية النباتية والحيوانية واعتماد نظام الأسعار حسب الجودة بما يمكن من تنويع العرض وجعله يستجيب لحاجيات المستهلك من

ناحية ومكافأة المنتج حسب جودة منتوجه من ناحية أخرى.

- إفراد عدد من القطاعات الأساسية على غرار الحبوب والأعلاف ومنتجات تربية الماشية بعناية خاصة باعتبار أهميتها في مجال الأمن الغذائي قصد مزيد إحكام تنظيم العلاقات بين مختلف حلقات منظوماتها.
- تحسين ظروف تسويق المنتجات الفلاحية بما في ذلك المنتجات الحيوانية ومنتجات الصيد البحري من خلال تأهيل الأسواق وجعلها تستجيب لمتطلبات الجودة وإضفاء أكثر شفافية في المعاملات.

- تحسين ظروف الترويج الداخلي والخارجي لمنتجات الصيد البحري والعناية بالجودة عبر صيانة وإصلاح البنية الأساسية بالموانئ وأرصفة الإنزال وتأهيل وتحديث أسواق الجملة لمنتجات الصيد البحري وتجهيزها قصد ارساء تدريجي للتجارة الإلكترونية وذلك بإحداث سوق جملة نموذجي حسب مواصفات عالمية بميناء الصيد البحري بطبلبة قصد تعميم التجربة تدريجيا.

- وضع برامج التثقيف الغذائي لتحسين العادات الغذائية وجعلها تستجيب لمتطلبات الحمية المتوازنة.

5.3 النهوض بالتصدير

بالنظر إلى تسجيل بعض المنتجات الفلاحية التونسية تحسنا في مستوى تموقعه بالأسواق العالمية خلال الخمس سنوات الأخيرة على غرار زيت الزيتون والتمور ومنتجات البحر، ولمزيد استغلال الفرص المتاحة، سيتواصل العمل لتحسين أداء هذه المنظومات عبر الحرص على توفير انتاج يستجيب لمتطلبات المواصفات العالمية من ناحية السلامة الصحية وعلامات جودة وأنظمة الاسترسال والتشجيع على مزيد التثمين من خلال مزيد تطوير طرق التحويل واللف والتعليب والعنونة باعتماد تقنيات متطورة واستغلال الآليات المتوفرة في مجال التعريف بهذه المنتجات بالخارج لاكتساح أسواق جديدة.

كما تبين المعطيات حول تصدير المنتجات الفلاحية، تسجيل تنوع خلال السنوات الأخيرة بدخول منتجات جديدة إلى قائمة المواد الغذائية الفلاحية المصدرة، غير أنها تبقى في حدود كميات ضئيلة، وهو ما يستدعي بذل المزيد من الجهد لتطوير تصديرها وتنويع أسواقها خاصة من خلال تكريس ثقافة الإنتاج للتصدير والأخذ بعين الاعتبار لمتطلبات الأسواق الخارجية المستهدفة منذ مرحلة الإنتاج والتركيز على المنتجات التي تمتلك بلادنا فيها ميزات تفاضلية ولها قدرة عالية لتثمين الموارد الطبيعية المتوفرة.

ويتطلب ذلك تمتين العلاقة بين مختلف حلقات سلاسل القيمة من خلال تحسين الإطار القانوني والتنظيمي ودعم دور المجامع المهنية المشتركة والهياكل المهنية القاعدية في هذا المجال، بالإضافة إلى حث المصدرين على العمل الجماعي والتنسيق للرفع من قدرتهم على التفاوض مع الموردين.

وإلى جانب مواصلة الانتفاع بالتشجيعات التي يخولها صندوق النهوض بالصادرات، سيتم خلال الفترة القادمة العمل للاستفادة من الآليات الموضوعة للتشجيع على التصدير في إطار البرنامج الثالث لتنمية الصادرات والذي سيشمل تعصير طرق عمل مختلف الهياكل المتدخلة في مجال التصدير بالإضافة إلى استهداف المؤسسات الناشئة في مجال التصدير. كما تستهدف هذه الآليات المنتجات ذات القيمة المضافة العالية على غرار المنتجات البيولوجية والمنتجات ذات بيانات المصدر والمنتجات المثبتة للأصل وغيرها من المنتجات ذات الجودة الخصوصية.

وللاستفادة من الإمكانيات والفرص التي يتيحها التفتح على الأسواق العالمية والاتفاقيات المبرمة بين بلادنا ومختلف الدول، يتعين العمل على تحسين مهارات التفاوض في كل ما يرتبط بالاتفاقيات التجارية وتحسين شروط الاتفاقيات والتنسيق مع المهنيين والقطاع الخاص في هذا المجال، بالإضافة إلى تحسين صورة البلاد في الخارج وإحداث خطوط تمويلية لتمويل العمليات التصديرية مع مزيد دعم منظومة التأمين تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المنتجات الفلاحية السريعة التلف.

ومن ناحية أخرى، يتعين الإسراع في إحداث منصات لوجستية للتصدير والترويج في المناطق الداخلية وتأهيل مسالك التوزيع وتطوير خدمات نقل وشحن المنتجات وتبسيط إجراءات التجارة الخارجية بالمطارات ونقاط العبور البحرية والبرية بهدف التقليص من آجال التصدير وتسهيل انسياب السلع خاصة بالنسبة للمنتجات الطازجة.

6.3 تأهيل المستغلات الفلاحية

استعدادا لمزيد تحرير تجارة المنتجات الفلاحية في إطار تنفيذ التزامات بلادنا سواء على الصعيد الثنائي مع الإتحاد الأوروبي أو على المستوى متعدد الأطراف في نطاق المنظمة العالمية للتجارة وما سيترتب عليه من تداعيات اقتصادية واجتماعية مع ما يمكن أن يتيحه من فرص للتصدير والشراكة، فإن القطاع الفلاحي مطالب بمزيد العمل للرفع من قدرته على استغلال الطاقات الكامنة وتحسين مردوديته مع الحرص على استدامة الموارد المتاحة من خلال توظيف المعرفة والتقنيات الحديثة في هذا المجال.

وسيتم في هذا المجال وضع وتنفيذ برنامج لتأهيل المستغلات الفلاحية يستهدف مختلف أصناف المستغلات الفلاحية الكبرى والمتوسطة والصغرى. ويرتكز هذا البرنامج على مرافقة المستغلات الفلاحية والهياكل المهنية لإعداد وإنجاز برامج تنموية، تحتوي على استثمارات مادية ولا مادية. كما سيتم في إطار هذا البرنامج تعزيز أنظمة الاستشارة وتوفير المشورة الفنية والاقتصادية وفي ميدان التصرف.

ومن المنتظر أن يشمل برنامج التأهيل خلال فترة 2016-2020 حوالي 20 ألف مستغلة فلاحية بصفة فردية أو جماعية، و300 هيكل مهني (شركات تعاونية ومجامع

التنمية الفلاحية...). كما سيتم في إطاره تنفيذ عدد من المكونات الأفقية تهم بالأساس التمويل والمسائل العقارية والهيكلة المهنية وبرامج التكوين والنهوض بمنظومات الإنتاج.

4 دفع الاستثمار وتمويل النشاط الفلاحي

1.4 دعم الاستثمار العمومى ومراجعة آليات التشجيع على الاستثمار الخاص وتوفير الإحاطة الضرورية للباعثين

يتمثل الهدف في هذا المجال في الارتقاء بالفلاحة التونسية إلى فلاحة عصرية ومتطورة مواكبة للمستجدات التقنية والمعرفية. لذلك سيتم العمل على إيلاء الاستثمار الفلاحي عناية خاصة عبر تحسين البنية الأساسية بالمناطق الريفية ومراجعة آليات التشجيع على الاستثمار وتوفير الإحاطة الضرورية للباعثين للمشاريع قصد الرفع في نجاعة عمليات الاستثمار.

ويتمثل التوجه بالنسبة للاستثمار العمومي في مواصلة تعبئة الموارد المائية وتهيئة الأراضي الفلاحية وتنمية الغابات والمراعي وحمايتها من مختلف أشكال التدهور، بالإضافة إلى تحسين البنية الأساسية من مسالك فلاحية وتوفير الماء الصالح للشرب، مع العمل على إيجاد الصيغ الملائمة لبعث شراكة مع القطاع الخاص للحفاظ على ديمومة المنشآت وحسن توظيفها. كما تستدعي المرحلة المقبلة دفع الاستثمار العمومي في مجال خدمات الدعم للقطاع على غرار البحث والتكوين والإرشاد وتأهيل خدمات الإدارة لجعلها تواكب تطور متطلبات الناشطين في القطاع.

أما بخصوص الاستثمار الخاص، فمن المنتظر أن تمكن المجلة الجديدة للاستثمار التي سيتم إصدارها في بداية سنة 2016، من الارتقاء بنسبة الاستثمار الخاص في مختلف القطاعات بما في ذلك القطاع الفلاحي، حيث ستمكن من تبسيط منظومة الحوافز والإجراءات الإدارية وتحسين حوكمة الاستثمار باستنباط آليات أكثر نجاعة وتوضيح وترشيد تدخل الهياكل العمومية في تشجيع الاستثمار.

وإلى جانب الحوافز الجبائية والمالية، ستهتم هذه المجلة بمختلف المجالات المؤثرة في قرار الاستثمار على غرار النفاذ إلى السوق والضمانات والإطار المؤسساتي والإجرائي بما يمكن من تحسين المناخ العام للاستثمار.

ونظرا لخصوصية القطاع الفلاحي وأهميته في مجال الأمن الغذائي وفي تنمية المناطق الداخلية، سيتم إيلاءه عناية خاصة في إطار النصوص التطبيقية للمجلة عبر اسناد امتيازات إضافية لبعض المواد والأنشطة ذات البعد الإستراتيجي.

كما سيتم العمل على إعطاء دفع خاص للباعثين الشبان وتيسير انتصابهم بالمناطق الريفية ودعم المشاريع المجددة من خلال استغلال شبكة المرافقين التي تم إحداثها للإحاطة بالباعثين وتوسيعها لتشمل مناطق أخرى وتطوير منظومة محاضن المؤسسات الفلاحية

وجعلها تستجيب لحاجيات منخرطيها من طلبة المعاهد العليا الفلاحية، مع تطوير آليات جديدة للمرافقة.

كما يتعين تأهيل مختلف هياكل المساندة وخاصة منها الإدارات الجهوية للمؤسسات التي لها علاقة بالاستثمار الفلاحي الخاص ودعمها لتقوم بدورها في مجال استقطاب الباعثين والإحاطة بهم وتوفير المرافقة الفنية والتعريف بالفرص المتاحة والتشجيعات المخولة للقطاع.

وباعتبار أهمية الهياكل المهنية في تحسين مردودية النشاط الفلاحي، يتعين توجيه امتيازات خصوصية لفائدة هذه الهياكل وللفلاحين المنضوين تحتها لتطوير وسائل العمل الجماعي وتحسين مستوى الاندماج في المنظومات.

2.4 ادراج اليات جديدة مبسطة وناجعة لتمويل النشاط الفلاحي

يتمثل الهدف بالنسبة للتمويل في الترفيع في مساهمة القطاع البنكي للنشاط الفلاحي لبلوغ نسبة 25% من قيمة الاستثمار في غضون سنة 2020 مقابل 15% خلال سنة 2015. وسيتم ذلك خاصة من خلال تيسير ولوج الفلاحين لمنظومة القرض والضغط على تكاليفه من خلال مراجعة نسب الفوائض وإحداث خط تمويل للفلاحين الشبان والفنيين الفلاحيين بشروط ميسرة.

كما يستدعي النهوض بالتمويل وضع الآليات المناسبة لدعم التأطير والمرافقة في مجال إعداد الملفات والقيام بالإجراءات لفائدة مختلف شرائح الفلاحين المتعاملين مع مؤسسات القرض ودعم آليات التمويل الصغير وتشريك الهياكل المهنية الفلاحية في عملية الربط بين البنوك والفلاحين لتخطي عقبة الضمان البنكي.

وفي إطار المجهودات المتواصلة لمعالجة المديونية حتى لا تكون عائقا أمام الاستثمار والتمويل، سيتم العمل خلال السنوات المقبلة على معالجة مديونية قطاع الفلاحة والصيد البحري وإيجاد الحلول المناسبة خاصة بالنسبة للفئات التي تفوق ديونها 5 آلاف دينار والتي لم تشملها إجراءات طرح وإعادة جدولة الديون لسنة 2015.

3.4 التأمين ضد الجوائح

كما يتطلب دفع المبادرة للاستثمار وتوفير التمويل العمل على تطوير نظام التأمين وتعميمه على مختلف الأنشطة الفلاحية ومختلف أنواع المخاطر وخاصة منها المرتبطة بالجوائح الطبيعية والآفات الزراعية والأوبئة.

ومن المنتظر أن يتم في هذا المجال إعادة تنشيط الصندوق الوطني للجوائح الطبيعية لجبر الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية في اتجاه توسيع تغطيته الحالية المقتصرة على الجفاف لفائدة الزراعات الكبرى لتشمل تدريجيا الأنشطة الفلاحية الأخرى شديدة التأثر

بالجوائح الطبيعية مثل غراسات الأشجار المثمرة وتربية الماشية وإعطائه صبغة تضامنية بتنويع مصادر تمويله. كما سيتم وضع آليات جديدة لمزيد التشجيع على الانخراط في نظام التأمين الفلاحي العادي وتنفيذ مشروع نموذجي للتأمين ضد الجفاف يعتمد على المعطيات المناخية.

وإلى جانب تحسيس الفلاحين بأهمية التأمين في الحد من الخسائر الناجمة عن مخاطر النشاط الفلاحي، ستواصل الدولة تكفلها بجزء من تكاليف التأمين مع العمل على تبسيط التشريعات والإجراءات المتعلقة بجبر الأضرار.

5 النهوض بالفلاحة الصغرى والعائلية وتدعيم دور الفلاحة في التنمية الريفية

1.5 النهوض بالفلاحة الصغرى والعائلية

تبقى الفلاحة الصغرى التي يغلب عليها الطابع العائلي الميزة الأساسيّة للفلاحة التونسية باعتبارها تمثل ثلاثة أرباع المستغلات الفلاحية وتساهم بنسبة هامة في الإنتاج الوطني بالإضافة إلى تأمين حاجيات الأسر الريفية من المنتجات الغذائية الأساسية (حبوب، زيتون، تربية ماشية).

وباعتبار أهمية النهوض بالمستغلات الصغرى والعائلية في إطار رِؤية شاملة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات هذه المستغلات في علاقة بمحيطها المحلي والجهوي قصد تحقيق تنمية مستديمة وعادلة، سيتم استكمال إعداد استراتيجية للنهوض بالفلاحة الصغرى ودعم التنمية المحلية في موفى سنة 2016 تهدف إلى الرفع من قدرة المستغلات الفلاحية الصغرى على الاستفادة من المشاريع والبرامج التنموية وتحسين نجاعة هذه البرامج وحسن توظيفها لضمان استدامة النشاط الفلاحي وتواصل الحياة في المناطق الريفية. وقد انطلق العمل لصياغة هذه الاستراتيجية حسب منهجية تشاركية تصاعدية بدءا من المستغلة الفلاحية في المستوى المحلي ثم المستوى الجهوي ثم الوطني وبالتنسيق مع جميع المتدخلين والشركاء في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوسط الريفي.

ولمساعدة الفلاحين وخاصة الصغار منهم والمرأة الفلاحة على الاستفادة من تشجيعات الدولة في مجال الاستثمار الفلاحي، سيتم العمل على تأطيرهم ومساعدتهم على بلورة مشاريع استثمارية مجدية وتأخذ بعين الاعتبار خصوصياتهم وإمكانياتهم.

كما سيتم العمل خلال فترة المخطط 2016-2020 على تحسين القدرة الاقتراضية للمستغلات الفلاحية الصغرى بالترفيع التدريجي في نسبة التغطية التمويلية للمستغلات الصغرى من 3% إلى 10% وذلك عبر وضع خط تمويل خصوصي للفلاحة الصغرى بشروط ميسرة ونسبة فائض لا تتعدى 5%. ولبلوغ هذا الهدف سيتم تدعيم الإحاطة

والمرافقة لهذه الشريحة من الفلاحين عبر إحداث خلايا تصرف وانتداب مستشارين في مجال القروض الفلاحية بالجهات، بالإضافة إلى تدعيم دور جمعيات القروض الصغيرة في تمويل الفلاحين والبحارة غير القادرين على الاقتراض البنكي.

وسيتم مضاعفة الجهود وتسخير الآليات الضرورية من حوافز وحملات تحسيسية بهدف تجميع الفلاحين الصغار ضمن هياكل مهنية فاعلة لتيسير عمليات التأطير والإرشاد وتحسين ظروف التزود بمستلزمات الإنتاج والضغط على كلفتها كما يمكن أن تكون بمثابة حلقة ربط بينهم وبين باقي المتدخلين في المنظومات لتامين مردودية أفضل والرفع من هامش الربح الفردي.

2.5 النهوض بالمرأة الريفية

لتحسين ظروف عمل المرأة في القطاع الفلاحي يتمثل التوجه نحو إحداث بنك معطيات حسب الجنس بما يمكن من تدقيق واقع المرأة واعتماد مقاربة حسب النوع الاجتماعي عند وضع السياسات الملائمة للنهوض بدورها في القطاع وبمستوى عيشها.

ومن المنتظر أن يتم خلال الخماسية المقبلة العمل على تذليل الصعوبات التي تعترضها من خلال الأخذ بعين الاعتبار لخصوصياتها في عديد المجالات خاصة تلك المتعلقة بالتكوين والإرشاد والإحاطة عبر تنظيم برامج تكوين لفائدتها على عين المكان وإحداث اختصاصات جديدة وواعدة لاستقطاب الفتاة الريفية في مؤسسات التكوين المهني الفلاحي ومرافقتها في مجال تنمية سلاسل القيمة التي يمكن تثمينها في إطار نظم التجارة العادلة أو المرتكزة على النوع الاجتماعي.

وسيتم تثمين التجارب الناجحة التي تمت في إطار المشاريع التنموية وكذلك مخططات التنمية المحلية التي تم إعدادها بمختلف الجهات عبر اعتمادها عند برمجة مشاريع جديدة لفائدة المرأة الفلاحة، كما يتعين تمكينها من أليات التمويل الملائمة وتشجيعها على تركيز الحدائق العائلية وعلى بعث مشاريع في الفضاء الغابي وغيرها من المشاريع المدرة للدخل.

3.5 تدعيم دور الفلاحة في التنمية الريفية

يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في تنمية الجهات عبر توفير مواطن الشغل والمساهمة في تحسين ظروف العيش لمتساكني الأرياف وتقليص الفوارق بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. لذلك يتعين العمل خلال فترة المخطط على دعم الشراكة مع بقية الأنشطة والقطاعات لتدعيم التفاعل بين المستغلة الفلاحية ومحيطها.

وتمثل المنظومات الفلاحية المحلية أفضل مجال للشراكة التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المحلية والتكامل الاقتصادي والحد من تهميش المناطق الريفية، لذلك سيتم

دعم المنظومات الفلاحية المحلية خاصة في المناطق الداخلية بتأطير عمليات الإنتاج والبحث عن أسواق تثمن الخصوصيات المحلية الطبيعية والثقافية والتاريخية وترفع من القيمة المضافة للمنتوج مع الحفاظ على التناغم والاندماج في تنمية المنظومات الفلاحية على الصعيد الوطني. وسيتم في هذا المجال العمل على:

- تشجيع العلاقات التعاقدية المباشرة مع المتدخلين في حلقات المنظومات الفلاحية على المستوى المحلي عبر بعث وحدات تحويل ذات طاقة صغيرة لمنتجات خاصة بالجهة،

- تنمية مسالك الترويج القصيرة والأسواق المحلية التي تساهم في تدعيم وتبسيط متطلبات الجودة والإشهار لعلامات خصوصية وبيولوجية بالإضافة إلى تثمين الرابط والعلاقة بين خاصية المنتوج وجودة المحيط الريفي الذي يتعين تحسينه. وسيتم في هذا المجال تثمين الخطوات المنجزة في مجال النهوض بالجودة الخصوصية والتي مكنت من إحداث علامات جودة لفائدة عدد من المنتجات المحلية، ومواصلة تنويع الإنتاج على غرار الأشجار المثمرة غير التقليدية والشبه غابية والنباتات الطبية والعطرية والخضروات والتوابل وقطاعات تربية الحيوانات الصغرى وتثمين نتائج المشاريع النموذجية المنجزة في هذا المجال.

4.5 تنفيذ مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة

تعد مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة من أهم الآليات المعتمدة في مجال التنمية الفلاحية والريفية خاصة بالمناطق الداخلية الأقل نموا. فإلى جانب العمل لتحسين إدارة الموارد الطبيعية من مياه وغابات ومراعي وتربة، وتحسين الانتاجية وتقديم الدعم الفني والمادي لصغار الفلاحين في المناطق الريفية فهي تلعب دورا هاما في مجال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية من خلال تطوير البنية التحتية الأساسية والمنتجة والمرافق الاجتماعية.

وسيشهد المخطط الخماسي 2016-2020 مواصلة انجاز 8 برامج تنموية بولايات تطاوين ومدنين وقابس وقفصة وسيدي بوزيد والقصرين وجندوبة والكاف وانطلاق 3 مشاريع جديدة وهي:

- مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بزغوان الذي سينطلق سنة 2017 بتمويل من طرف البنك الإفريقي للتنمية وبكلفة جملية تقدر بـ55 مليون دينارا منها 38 مليون دينار على موارد قرض البنك الإفريقي للتنمية.
- مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بسليانة المرحلة 3 الذي تقدر تكلفته الجملية بـ80 مليون دينارا منها 42 مليون دينار يقترح تمويلها على موارد قرض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

- مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بمعتمديات الحنشة ومنزل شاكر وبئر علي بن خليفة من ولاية صفاقس بكلفة قدرت بـ 81 مليون دينارا سيتم تمويله من قبل البنك الاسلامي للتنمية.

6- إنتاج المعرفة ونشرها

يتمثل التوجه في هذا المجال في تجسيم نتائج مقاربة تشاركية أجريت خلال الفترة 2013-2015 يكون فيها الفلاح والهياكل المهنية من بين العناصر الرئيسية والفاعلة في إنتاج المعرفة وتثمينها وذلك من خلال البرامج التالية:

1.6 وضع منظومة وطنية للبحث والتجديد الفلاحي متعددة الأطراف ومتكاملة ومتناغمة

وسيتم في هذا المجال التركيز على العناصر التالية:

- إعداد استراتيجية تشاركية للبحث العلمي الفلاحي على مدى العشريتين القادمتين (2015-2035) ووضع برامج تنفيذها حسب الأولويات،
- تدعيم البحث التنموي في إطار الأولويات الجهوية من خلال إنجاز ثلاثة مشاريع بحث تنموي في إطار مجامع بحثية تنموية مشتركة،
- إنشاء منصة للمعدات العلمية الثقيلة وذلك بهدف ترشيد استغلال هذه المعدات،
- مراجعة خارطة مؤسسات البحث العلمي الفلاحي لتنسيق الأنشطة البحثية وربط البحث الجهوي بالبحث الوطني مع وضع آليات حوكمة ملائمة،
- إنجاز دراسة لتأهيل البنية التحتية بـ 5 معاهد بحث علمي فلاحي وتأهيل الجوانب اللوجستية وآليات التصرف في محطات البحث في إطار توظيف أنجع على مستوى منظومة البحث والتجديد،
- تطوير النموذج العمودي لتثمين البحث (بحث – إرشاد) من خلال رسم وتنظيم سلاسل القيمة للحزم الفنية من خلال الربط والتنسيق ووضع نماذج عمل جديدة مع المراكز الفنية ودواوين التنمية والمجامع المهنية وذلك قصد العمل على اعتماد نتائج البحث القابلة للنقل قبل تمريرها لمصالح الإرشاد.
- دفع استغلال المستنبطات النباتية وبراءات الاختراع من خلال التعريف بها وتبسيط الإجراءات القانونية المؤطرة لاستغلالها والربط مع الأقطاب الصناعية وشركات الأفواق في هذا المجال.
- ارساء تصور جديد بمسمى مجامع التحالف الوطنية و الجهوية للشركاء من القطاعين العام والخاص في إطار قانوني جديد و ذلك قصد دفع انفتاح مكونات المنظومة على محيطها في اطار دفع البحث و التجديد و التعليم و التكوين و الارشاد في خدمة التنمية والتشغيل على المستوين الوطني و الجهوي، كما سيوفر هذا التصور الجديد اطار قانوني لإيواء الهياكل المكونة لسلاسل القيمة لتثمين نتائج البحث الفلاحي.
- صياغة وتنفيذ برنامج استراتيجي للتواصل حول النتائج والمستجدات البحثية.

- تطوير المحيط اللامادي في مجال استغلال نتائج البحث عن طريق تكنولوجيات الاتصال الحديثة، بالتعاون مع الهياكل المعنية الأخرى على غرار وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي بهدف تيسير الحصول على المعلومة المبسطة.

2.6 اعتماد مقاربة جديدة للإرشاد توفر فرص نجاح نقله للفلاحين والبحارة المباشرين والهياكل المهنية القاعدية وسيتم في هذا المجال خاصة :

- تركيز الاستشارة والإرشاد بمراكز التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري وتشريك المهنة، ويتمثل الهدف في بلوغ نسبة 50% من الفلاحين المتفرغين للنشاط الفلاحي يستفيدون من المقاربة الجديدة.
- إعداد وتنفيذ تجارب لتكليف الفلاحين والهياكل المهنية القاعدية بتنفيذ برامج ارشادية ومتابعتها وتقييمها.
- تركيز وحدات لتوظيف النتائج المعتمدة لليقظة التكنولوجية بمراكز التكوين المهني يتم في إطارها ضبط وتنفيذ برنامج عمل مع شركاء منظومة البحث والتجديد الفلاحي والمشاركة في إعداد مراجع تقنية واقتصادية محلية.

3.6 تحسين التشغيلية والتنافسية لخريجي التعليم العالي والتكوين الفلاحي على الصعيدين الوطني والدولي:

يعتمد هذا البرنامج على دعم مقاربة هندسة التكوين لوضع المهارات المستوجبة لممارسة المهن في الفلاحة والصيد البحري والأنشطة ذات العلاقة بإرساء منظومة التصرف حسب الجودة بمراكز التكوين وتأهيل 60% من مراكز التكوين الفلاحي بما يمكن من تشجيع الشباب على الإقبال عليها وإعداد مدونة المهن في الفلاحة والصيد البحري وتركيز منظومة للإعلام والتوجيه.

كما يهدف إلى اعتماد منهجية الجودة في التعليم العالي الفلاحي لتحسين تشغيلية وتنافسية الخريجين من خلال:

- مراجعة خارطة مؤسسات التعليم العالي الفلاحي قصد تحقيق تموقع خصوصي لكل مؤسسة،
- إرساء نظام معلومات وتطوير لوحة قيادة ومؤشرات لمتابعة نتائج التعليم العالي الفلاحي ووضع نظام معلومات تفاعلي لحوكمة التعليم العالي الفلاحي.
- بناء القدرات في مجال متابعة المتخرجين وضبط حاجيات السوق وأوساط الشغل قصد إحداث تدريجي لهيكل مختص في المجال،
- تطوير قدرات المدرسين الجامعيين وبناء القدرات في هندسة برامج التعليم العالي ووضع برامج تعليم عالي تتطابق مع متطلبات أوساط الشغل الوطني والإقليمي.

- توفير التعليم الاشهادي لخريجي التعليم العالي الفلاحي في بعض المجالات وبعث مركز إشهاد للمنظومة في غضون سنة 2018.
- ارساء آليات التقييم الداخلي للتعليم العالي الفلاحي والحصول على الاعتماد لـفائدة 8 مؤسسات تعليم عالي هندسي وبيطري.
- تأهيل البنية التحتية بـ 9 معاهد تعليم عالي فلاحي ووضع 3 منصات بيداغوجية مشتركة للتجهيزات العلمية والتقنية في غضون سنة2017.

4.6 تطوير الجوانب الهيكلية والتنظيمية وحوكمة المنظومتين وبناء القدرات في مجال الإدارة الحديثة والتخطيط الاستراتيجي وسيتم في هذا المجال العمل على:

- تطوير استقلالية مؤسستي الإشراف في إطار النصوص القانونية الحالية للوصول إلى منظومة متطورة تعتمد اللامركزية في تنفيذ البرامج في إطار مراجع مساءلة متطورة.
- ملائمة هيكلة إدارة تكنولوجيات المعلومات والاتصال مع المهام المستحدثة المكلفة بإحداث مركز اعلامية قطاعي واحداث مركز ايواء أنظمة المعلومات طبقا للمعايير الدولية.
- تطوير الصبغة القانونية والهيكلة التنظيمية لتحسين نجاعة التصرف والحوكمة بتحويل على الأقل 10 مؤسسات للبحث والتعليم العالي الفلاحي إلى مؤسسات ذات صبغة علمية وتكنولوجية وتحويل وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي إلى مؤسسة وطنية ذات صبغة غير إدارية.
- تطوير الهياكل التنظيمية لمؤسسات البحث والتعليم العالي والتكوين والإرشاد الفلاحي بالاعتماد على هندسة الإدارة والإجراءات الإدارية واعتبارا لمستلزمات الحوكمة الحديثة مع الأطراف الداخلية والشركاء الخارجين هياكل تنظيمية تأخذ بعين الاعتبار الوظائف الجديدة لكل هياكل المنظومتين بما في ذلك التصرف في محطات التجارب.
- ادخال الادارة الالكترونية في منظومتي البحث والتعليم العالي والإرشاد والتكوين الفلاحي.

7. ترشيد حوكمة قطاع الفلاحة والصيد البحرى

1.7 النهوض بالهياكل المهنية

تمثل الهياكل المهنية الفلاحية بمختلف أشكالها الإطار الأمثل لتدعيم الاقتصاد التضامني والاجتماعي في القطاع الفلاحي ولتطوير الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. وحتى تتمكن هذه الهياكل من أداء دورها على الوجه الأكمل، يتعين دعمها بتوفير التأطير والاستشارة الفنية والاقتصادية والقانونية ومرافقتها في بلورة وصياغة المشاريع والبرامج التعاونية ومتابعة تنفيذها. وتتمثل أهم التوجهات والأهداف بالنسبة لمختلف الهياكل المهنية خلال الخماسية المقبلة فيما يلي:

***الشركات التعاونية**

مواصلة تنفيذ خطة النهوض بالشركات التعاونية التي تهدف إلى بلوغ نسبة انخراط بـ 75% من الفلاحين في أفق سنة 2030 عبر إحداث 1000 شركة تعاونية جديدة. وترتكز هذه الخطة على المحاور التالية:

- مراجعة الإطار القانوني المنظم للشركات التعاونية بهدف إعادة هيكلتها وتوجيه أنشطتها نحو تطوير مندمج لمختلف المنظومات وتفعيل دورها في تعديل السوق وتأطير المتدخلين والنهوض بالتصدير وتوفير قواعد معلومات موضوعية شاملة قصد المساهمة في القيام بالدراسات الاستشرافية وتوحيد الطاقات لتعصير الفلاحة التونسية.
- مراجعة منظومة التشجيعات والتمويل لمساعدة ودعم هذه الهياكل التي من شانها أن تعاضد مجهود الدولة التنموي في المجال الفلاحي.
- دعم الإحاطة والتأطير والمتابعة لفائدتها.

ويتمثل الهدف بالنسبة للفترة 2016-2020 في بلوغ نسبة انخراط بحوالي 8% مقابل 4% حاليا ومراجعة الإطار القانوني المنظم لها بهدف تدعيم دورها وذلك بإعادة هيكلتها باعتماد المبادئ العالمية للتعاضد وتوجيه أنشطتها نحو تقديم خدمات مندمجة لمنخرطيها مع مراجعة ادوار الوزارات المعنية بالمتابعة الفنية والرقابة عليها. كما ستتم مراجعة الامتيازات الحالية لحث الشركات التعاونية على الاستثمار مما يمكنها من تنويع خدماتها والاحاطة أكثر بمنخرطيها، بالإضافة إلى تحفيز المنخرطين بالشركات التعاونية بامتيازات خصوصية وإسناد هذه الهياكل الأولوية للقيام ببعض الأنشطة، على غرار بيع الاعلاف تجميع الحليب واستغلال المواقع بأسواق الجملة.

وفي إطار دعم دور الشركات التعاونية يمكن ربط توفير الإحاطة التي تقوم بها المجامع المهنية والمراكز الفنية بالانخراط في الشركات التعاونية وتدعيم المندوبيات الجهوية بالإمكانيات المادية والبشرية لمتابعة أنشطة هذه التعاونيات مع مواصلة التحسيس بأهمية الانخراط في هذه الهياكل والتعريف بمزاياها.

*** مجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري**

نظرا للدور الهام الذي تلعبه مجامع التنمية الفلاحية خاصة على مستوى التصرف في الموارد الطبيعية سيتم خلال فترة المخطط 2016-2020 العمل على:

- إحداث هيكل إشراف خاص بمجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري يعنى بالتكوين والتأطير والمراقبة، ويكون ممثلا على المستوى الجهوي.
- التطهير المالي للمجامع المائية لتمكينها من القيام بدورها خاصة في مجال صيانة المعدات والتجهيزات والقنوات بالمناطق السقوية.
- التشجيع على بعث مجامع تنمية جديدة تختص في جميع المنتجات الفلاحية وحسب مناطق الإنتاج تعمل بالتوازي مع المراكز الفنية ومراكز البحوث قصد النهوض بالإنتاج والإنتاجية والمحافظة على المنتوج الخصوصي لكل منطقة.

- بالنسبة لمجامع التنمية الناشطة في قطاعات مختلفة غير المياه، تمكين منخرطيها من تعاطي أنشطة تجارية لتنمية مواردها المالية من خلال مراجعة الإطار القانوني المنظم لها.

*** المجامع المهنية المشتركة والمراكز الفنية**

للحفاظ على ديمومة المنظومات الإنتاجية وتوازنها وتحقيق التناغم والتنسيق بين مختلف حلقاتها، سيتم العمل على تدعيم دور المجامع المهنية المشتركة عبر:

- تفعيل مساهمة المهنيين في تسيير المجامع وتكريس مبدأ العمل في إطار المنظومة وتقريب الخدمات من المهنيين وتدعيم الهيكلة المهنية لمختلف القطاعات وذلك عبر مراجعة التنظيم الهيكلي للمجامع في اتجاه تدعيم انخراط المهنيين من كل الأصناف.
- توضيح العلاقة مع سلطة الإشراف وذلك عن طريق العمل بعقود برامج بين مختلف المعنيين يحدد الأنشطة المزمع القيام بها والأهداف الكمية ومتطلبات التنفيذ من موارد البشرية ومادية وذلك على المدى المتوسط (3 أو 5 سنوات) مع القيام بتقييم سنوي لتقدم تنفيذ البرنامج.
- تدعيم الموارد الذاتية للمجامع والمراكز الفنية بهدف إعطائها المزيد من الاستقلالية المالية.
- إضفاء المزيد من المرونة على طريقة التصرف في المجامع والمراكز وذلك عبر المراقبة اللاحقة.
- مراجعة أدوار ومهام المجامع بتدعيم عنصر الجودة والاسترسال والنهوض بالتصدير صلب المجامع بهدف تنمية القدرة التنافسية للمنتوجات الفلاحية بالتالي دعم المنتج وليس المستهلك.
- إعداد دراسة تقييمية لأداء المراكز الفنية بهدف إعداد مخططات تنمية لكل مركز على مدى 5 سنوات وتعميم المجالس العلمية والفنية بكل مركز فني لتحديد برامجه.
-

2.7 تعصير الإدارة وتحسين المنظومة المعلوماتية

تتمحور التوجهات المستقبلية للمخطط الاستراتيجي حول ملائمة المشمولات والتنظيم الهيكلي مع الأهداف التنموية للقطاع وتأهيل الموارد البشرية وترشيد الوسائل المادية والتكوين والتدريب وتطوير القدرات والمؤهلات وتطوير علاقة الإدارة بمحيطها وتحسين جودة الخدمات الإدارية وتطوير واستعمال التكنولوجيات الحديثة لتعصير الإدارة. انطلاقا من نتائج التشخيص والتوجهات المستقبلية تم وضع خطة استراتيجية للإصلاح الإداري في أفق 2020 والتي تتضمن المحاور الرئيسية التالية:

- الإصلاحات الكبرى وتشمل إلى جانب الإصلاحات المشتركة (مراجعة القانون الأساسي للوظيفة العمومية ومجلة الشغل) الجانب المؤسساتي لإصلاح قطاع الفلاحة والصيد البحري وفقا لمبادئ الحوكمة الرشيدة ومراجعة الأدوار والمهام وتحديد المشمولات ودعم العلاقة بين القطاعين العام والخاص، حيث سيتم العمل على إعادة هيكلة التنظيم المركزي للوزارة ومراجعة تنظيم المندوبيات في إطار دعم

اللامركزية وتحقيق الانسجام مع الأسس الجديدة للتنمية الجهوية. كما ستشهد فترة المخطط إعادة هيكلة عدد من المنشآت العمومية تحت الإشراف، وإعادة هيكلة المنظومات الفلاحية بهدف تنظيمها وتحديد العلاقة بين كافة الأطراف المتدخلة في حلقات تلك المنظومات، إضافة إلى تطوير منظومات البحث والتعليم العالي والتكوين المهني والإرشاد الفلاحي وكذلك إعادة هيكلة قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية وفق نتائج الدراسة الإستراتيجية المعدة للغرض.

- حوكمة طرق التصرف وتطوير أداء الموارد البشرية وتحسين جودة التشريعات من خلال استكمال برنامج تبسيط الإجراءات الإدارية وتشجيع المبادرات الحرة لممارسة الأنشطة وتطوير علاقة الإدارة بمحيطها من خلال تحسين جودة الخدمات المسداة بالإضافة إلى الرفع من أداء المصالح العمومية باستعمال التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال.
- مزيد ملاءمة العديد من القوانين المنظمة للنشاط الفلاحي بما يمكن من مواكبة التحولات وتحسين المناخ العام للنشاط والاستثمار الفلاحي وخاصة.

ومن ناحية أخرى وأمام تزايد الحاجة للمعطيات على المستوى المحلي لتشخيص عوائق التنمية، سيتم إنجاز التعداد العام للفلاحة وهي عملية إحصائية واسعة النطاق يتم انجازها لأول مرة في بلادنا ستشمل جميع المستغلين الفلاحيين، وهو ما سيمكن من توفير بيانات شاملة ومفصلة عن مختلف جوانب القطاع، كما سيمكن من توفير إطار حديث وشامل تبنى على أساسه المسوح الإحصائية الزراعية السنوية والخصوصية وسد النقص في بعض أنواع البيانات الزراعية لتلبية احتياجات مختلف المستعملين في مختلف المجالات.